الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيسة برلمان كردستان.. امرأة جريئة كسرت القواعد النمطية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الخميس
2022/06/23
No. : 7669

الأحزاب السياسية و صنع السياسات العامة

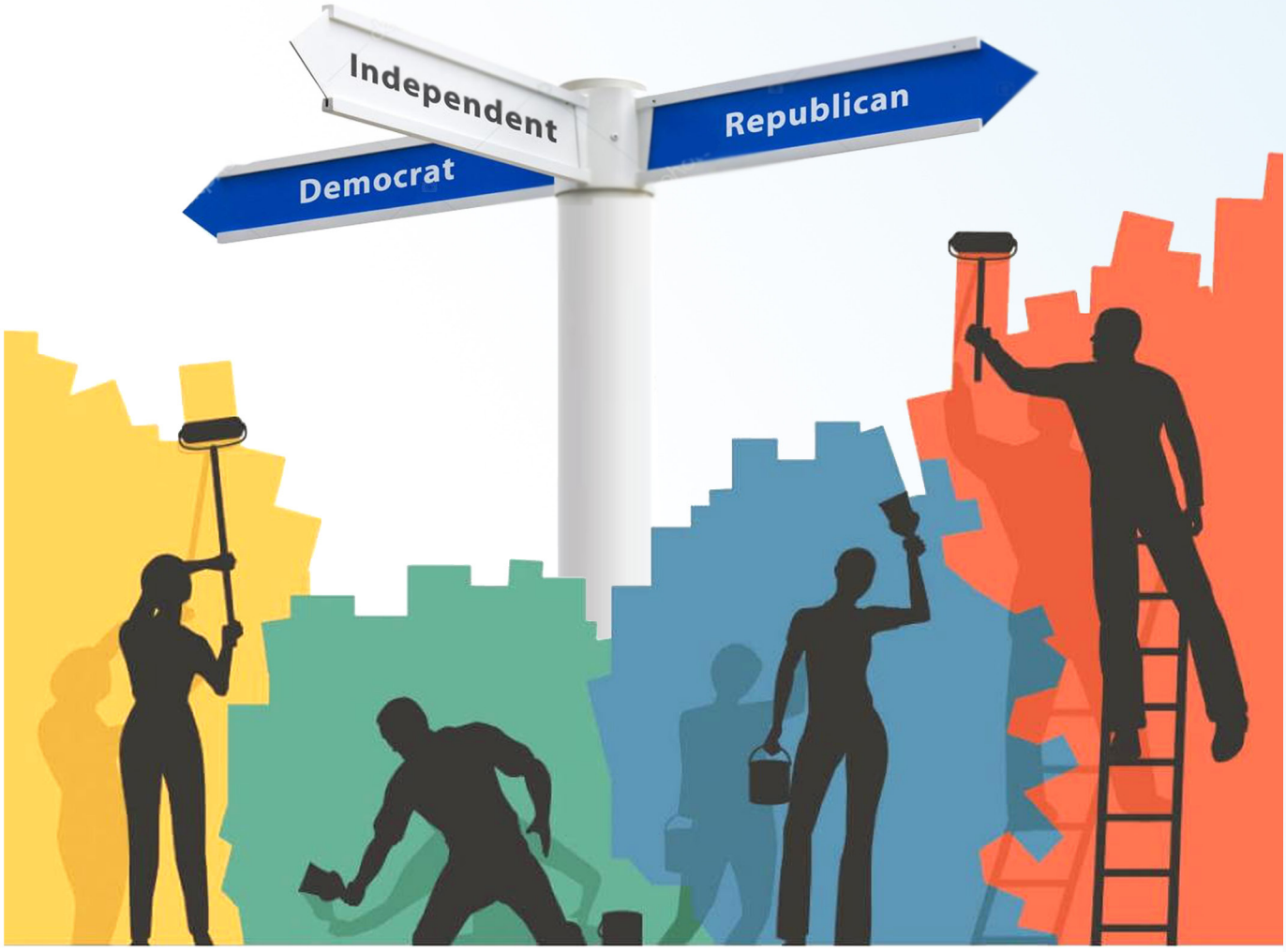

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الملازم عمر ..مكانة ناصعة في تاريخ النضال السياسي
- درباز كوسرت :ضرورة دخول الحوارات لمرحلة جديدة
- مجلس وزراء الإقليم : ضرورة حل مشكلة الوقود وتعزيز التعاون مع وسائل الإعلام
- برلمان كردستان ..قراءات والتصويت على مقترحات ومشاريع قوانين
- رئيسة برلمان كردستان.. امرأة جريئة كسرت القواعد النمطية
- استهداف حقل كورمور بصاروخ ولا أضرار
- تحركات سياسية للتفاهم على تشكيل الحكومة الجديدة
- الكاظمي: العراق يملك كل مقومات النجاح وسياستنا هي التوازن

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- العداء السياسي «قنبلة موقوتة» تهدد السلم الأهلي
- عادل الجبوري: الانسحاب الصدري ومتاهات الأزمة العراقية
- مهند عدنان: هل هي عودة الدكتاتورية؟

المرصد التركي و الملف الكردي

- تركيا والسعودية تدشنان حقبة جديدة بعد سنوات من التوتر
- حسني محلي: ابن سلمان في تركيا.. هل من "صيدة جديدة"؟
- باسل حفار : تركيا مستمرة في حصد المكاسب.. والمخاطر!
- طبيعة الاغتيالات التركية الموجهة للكرد
- تحديات الموقف السياسي مع الولايات المتّحدة تؤرّق أردوغان

المرصد الايراني

- مجلس العلاقات الخارجية الأميركي: ثلاثة تحديات تختبر النظام الإيراني
- محمد صالح صدقيان: الدفع بإيران نحو "القنبلة".. لمصلحة من؟

رؤى و قضايا عالمية

- دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة
- العصر الرقمي والرأي العام
- "دول الشعارات" لا تنقذ شعوبها

العدد: 7669... 2022-06-23

الملازم عمر ..مكانة ناصعة في تاريخ النضال السياسي

زار بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاربعاء، بمدينة السليمانية، المناضل العتيد والسياسي المعروف الملازم عمر.

وخلال الزيارة، اطلع الرئيس بافل جلال طالباني عن كثب، على الوضع الصحي للملازم عمر، مشيدا بدوره ومكانته كقائد مناضل في الحركة التحررية الكردية والثورة الجديدة لشعبنا، قائلا: ان اسم ومكانة الملازم عمر في تاريخ النضال السياسي الكردي سيبقى ناصعا.

ضرورة دخول الحوارات لمرحلة جديدة

استقبل درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الثلاثاء في مقر المكتب السياسي باربيل مارتن بيكر السفير الالماني في العراق والوفد المرافق له .

خلال الاجتماع الذي حضره الدكتور ريبوار اسماعيل العضو القيادي، تباحث الجانبان حول الاوضاع في كوردستان والعراق والمنطقة وخطوات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ومشاركة الكورد .

واوضح درباز كوسرت رسول رؤية وتوجهات الاتحاد الوطني مشددا على اهمية الاسراع في هذه الخطوات وضرورة انتقال الحوارات الى مرحلة اخرى متقدمة.

وتدارس اللقاء العلاقات بين اقليم كوردستان والحكومة الالمانية وشعب المانيا الصديق واكد الجانبان اهمية تعزيز اواصر هذه العلاقات.

هذا وقدم درباز كوسرت رسول الشكر الى الحكومة الالمانية لدعمها ومساندتها المستمرة لشعب كوردستان.

*المرصد

مجلس وزراء الإقليم :

ضرورة حل مشكلة الوقود وتعزيز التعاون مع وسائل الإعلام

GOV.KRD

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٢٢ حزيران (يونيو) ٢٠٢٢، اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني ونائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني، وناقش عدداً من الموضوعات المدرجة ضمن جدول أعماله.

وفي مستهل الاجتماع، تطرق رئيس مجلس الوزراء إلى اللقاء الذي جمعه مع وسائل الإعلام الكردستانية، وعلى ضوء ذلك وجّه الوزارات والمسؤولين الحكوميين بتعزيز التعاون مع وسائل الإعلام وتقديم التسهيلات اللازمة لها وتزويدها، وكذلك الرأي العام، بالمعلومات والتوضيحات المتعلقة بعمل الحكومة ونشاطاتها، وهو ما يقع ضمن برنامج العمل الحكومي من حيث الشفافية والوضوح مع الرأي العام.

وبعد ذلك، أبدى نائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني تأييده لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، كما اقترح تفعيل العمل بقانون حق الحصول على المعلومة في إقليم كردستان رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، من خلال إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ القانون من قبل مجلس الوزراء، وبالتالي تزويد الصحفيين والمواطنين بالمعلومات الدقيقة وبأسلوب منظم.

وفي الفقرة الأولى من جدول أعمال الاجتماع، عرض وزير الصحة سامان برزنجي تقريراً موسعاً حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة والوزارات المعنية الأخرى، للحد من تفشي أمراض الإسهال الحاد والكوليرا والسيطرة عليها، وقد تضمن إحصاءات وتحليلات عن أسباب ظهور الوباء واستعدادات الوزارة وإجراءاتها وتجاوبها بهذا الصدد.

وبعد أن أثنى على وزارة الصحة لما تبذله من جهود وما تقدمه من خدمات لمكافحة الوباء، وافق مجلس الوزراء على التوصيات الواردة في تقرير وزير الصحة، وأوعز إلى الجهات المعنية بمواصلة الإجراءات المتخذة لمنع انتشار المرض، ومعالجة مصدره ومسبباته، ولاسيما تنظيف الموارد المائية وتوعية المواطنين بهذا الشأن.

ثم قدم وزير الثروات الطبيعية بالوكالة كمال محمد صالح نتائج الاجتماع السابق لمجلس الوزراء بشأن مشكلة البنزين. وأشاد رئيس مجلس الوزراء بعمل وزارة الثروات الطبيعية على خفض أسعار الوقود والسيطرة عليها والحفاظ على جودتها، كذلك وجّه بالاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي والسيطرة على أسعار الوقود.

وفي الفقرة الثانية من جدول الأعمال، تناول الاجتماع أهم الأعمال والمشاريع الإصلاحية التي شرعت بها وزارات الكابينة الوزارية التاسعة منذ بدء مهامها، في إطار الخطوط العامة من برنامج العمل الحكومي وقانون الإصلاح رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠، التي عرضها الوزراء على مجلس الوزراء على أن يتم نشرها لاحقاً إلى الرأي العام. وأكد مجلس الوزراء على استمرار خططه وبرامجه الإصلاحية التي تعد ركناً أساسياً من برنامج عمله الحكومي.

وفي فقرة أخرى من جدول أعمال الاجتماع، وافق مجلس الوزراء على توجيهات وتوصيات الوزارات والجهات المعنية

بشأن تمديد فترة العمل بالقرار السابق لمجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتعديل القرار رقم (١٤٥) بشأن توفير المواد الغذائية الأساسية، ومنعاً لحصول نقص في المواد الغذائية أو ارتفاع أسعارها وبما يثقل كاهل المواطنين، فقد تقرر الاستمرار برفع الرسوم الجمركية على المنتجات والمواد الغذائية الأساسية لغاية ٢٠٢٢/٩/٣٠ والتي تشمل (الطحين، الرز، زيت الطعام، السمن النباتي والحيواني، الشاي الأسود، السكر، البقوليات الجافة كالعدس والباقلاء واللوبياء والفاصوليا والماش، بالإضافة إلى حليب الأطفال بأنواعه كافة). إلى جانب تقديم تسهيلات استيراد الحيوانات لتوفير اللحوم الحمراء من خلال تعليق العمل بشرط الحصول على إجازة استيراد الحيوانات لتأمين اللحوم الحمراء لغاية ٢٠٢٢/١٠/١٧ مع مراعاة الإجراءات والتعليمات الصحية وحماية المنتجات المحلية وقلة المراعي والأعلاف، على أن تستمر الفرق المعنية ولجان القائممقاميات والأمن التجاري بمراقبة الأسواق ومنع استغلال هذه التسهيلات ورفع الأسعار.

وفي الفقرة الرابعة من جدول الأعمال، جدد مجلس الوزراء تأكيده على التزام الحكومة بتنفيذ قانون حماية حقوق المكونات في إقليم كردستان رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، وقرر توجيه وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزير الإقليم لشؤون المكونات ورؤساء الوحدات الإدارية، لإصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ القانون، بهدف حماية المناطق التي تستقر فيها مختلف مكونات إقليم كردستان والحفاظ عليها، ومنع أي سلوك أو سياسة سلبية يمكن أن تغير الوضع الأصلي لتلك المناطق أو تغير تركيبتها الديموغرافية.

وفي الفقرة الأخيرة من جدول أعمال الاجتماع، عرض سكرتير مجلس الوزراء آمانج رحيم تقريراً أشار فيه إلى ضرورة وأهمية مواصلة عملية تدقيق ومراجعة جميع مراحل العمليات النفطية والغازية في إقليم كردستان وتعزيز الشفافية عبر الاستمرار في اطلاع الرأي العام بالتقارير المتعلقة بالمعلومات والإحصاءات الخاصة بالإنتاج والتصدير والبيع والنفقات والإيرادات النفطية والغازية. وقدم مجلس الوزراء شكره وتقديره لما عُرض في التقرير، كما قرر الاستمرار في المشروع الحالي الخاص بتدقيق ومراجعة مراحل النفط والغاز والإيرادات والنفقات، بعد مراجعة عقد خدمة التدقيق لشركة (ديلويت) من حيث السعر وكلفة الخدمات، فضلاً عن عرض التقرير الشهري عن الإنتاج والتصدير والبيع والإنفاق وإيرادات النفط والغاز إلى الرأي العام، وتوسيع الأنشطة وإثراء التقارير الشهرية الدورية. كما جرى التأكيد على تدريب موظفي ديوان الرقابة المالية للإقليم لتنمية قدراتهم وتحديث القوانين والتعليمات والمعايير المالية والتدقيق الساري في إقليم كردستان على ضوء المعايير الجديدة والعصرية بهذا الصدد.

وفد عسكري أمريكي: الإصلاحات تعدّ سبباً قوياً لمواصلة دعم بيشمركه كردستان

الى ذلك، أكّد كبير المستشارين العسكريين والملحق العسكري الأمريكي لدى العراق الجنرال كيس فيليبس، لرئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني أن الإصلاحات تعدّ سبباً قوياً لمواصلة دعم بيشمركة كردستان.

جاء ذلك، خلال استقبال رئيس الوزراء مسرور بارزاني للجنرال فيليبس الذي ترأس وفداً عسكرياً أمريكياً، الثلاثاء، بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وبحث الجانبان آخر المستجدات والتطورات فيما يتعلق بالوضع الأمني في العراق. وجرى النقاش حول التصدي لإرهابيي داعش والإرهاب عموماً، إلى جانب مناقشة أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين البيشمركة والجيش العراقي.

مسرور بارزاني وجّه شكره للولايات المتحدة على دعمها ومساندتها لقوات البيشمركة، وأعرب عن تمنياته للجنرال فيليبس بالتوفيق والنجاح في مهامه المستقبلية.

من جانبه، أكّد كبير المستشارين والملحق العسكري في العراق، أن الإصلاحات تعدّ سبباً قوياً لمواصلة تعاون ودعم الحلفاء، ولاسيما أمريكا، من أجل تعزيز قدرات قوات بيشمركة كردستان.

برلمان كردستان ..قراءات والتصويت على مقترحات ومشاريع قوانين

صوت برلمان كردستان خلال جلسته التي عقدها الاربعاء، على عدة مقترحات قوانين، بعد اجراء بعض التعديلات عليها.

وخلال الجلسة التي عقدت الاربعاء، أجرى برلمان كردستان القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون حماية البيئة وإصلاحها في إقليم كردستان- العراق، رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨. ومشروع قانون التعديل الأول لقانون النفط والغاز في إقليم كردستان - العراق، رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ وقرر احالتهما الى اللجان المعنية.

من ثم ناقش برلمان كردستان، مقترح قانون تعديل تنفيذ قانون رعاية الأحداث، رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ ومشروع قانون تنفيذ قانون السيطرة على البضائع المهربة والممنوعة من التداول في الأسواق المحلية، رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨ المعدل للعراق الاتحادي. ومشروع قانون هيئة منح الثقة للمؤسسات وبرامج التربية والتعليم العالي في إقليم كردستان - العراق. ومشروع قانون وزارة البلديات والسياحة في إقليم كردستان.

PUKmedia

رئيسة برلمان كردستان.. امرأة جريئة كسرت القواعد النمطية

وكالة فرانس بريس:

تكسر ريواز فائق، وهي واحدة من امرأتين فقط تتوليان رئاسة برلمان في الشرق الأوسط، كل القواعد في إقليم كردستان حيث تسيطر مجموعة من السياسيين الرجال على كافة مفاصل الحياة السياسية.

ترتدي فائق البالغة ٤٣ عاماً والمعروفة بصراحتها، باستمرار الأزياء التقليدية الكردية الملونة، حتى خلال إدارتها شؤون برلمان إقليم كردستان، وحيث ثمان من بين عشر نساء هن ربات منازل فحسب.

كانت فائق تدرك التحديات الكبيرة أمامها حينما انتخبت في العام ٢٠١٩ رئيسة للبرلمان الذي كانت دخلته نائبة قبل ست سنوات، لا سيما أنها عضو في إدارة الاتحاد الوطني الكردستاني صاحب النفوذ في السليمانية، ثاني أكبر مدن إقليم كردستان، لكن الذي يشكل أقلية في أربيل حيث مقر البرلمان.

شاهدت فائق قريتها تدمّر على يد نظام صدام حسين حينما كانت تبلغ من العمر ١٥ عاماً، فانضمت حينها للمعارضة الشيوعية قبل أن تلتحق بالاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يرأسه حينها رئيس العراق الراحل جلال طالباني.

وتقول فائق لفرانس برس، إن طالباني، الذي لعبت زوجته هيرو دوراً في شؤون الحزب، كان «يؤمن فعلاً بالنساء وقدراتهن».

> كانت تدرك التحديات الكبيرة أمامها حينما انتخبت رئيسة للبرلمان

لكن اليوم، «وعلى الرغم من أن المجتمع أكثر انفتاحاً وتسامحاً في قضية مشاركة النساء في السياسة، توجد نساء سياسيات أقل في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني»، حسب قولها.

«بنازير بوتو كردستان»

وتضيف حاملة شهادة الدكتوراه في الحقوق أن هناك «هيمنة ذكورية، وتمييزا وإساءات جنسية» في كل الأحزاب السياسية، فيما باتت النساء «رهينات للمكاسب الشخصية والسياسية للسياسيين الرجال». ولا تجذّب كلماتها عندما تنتقد من تصفهم بـ»السياسيين الزائفين»، وهم بالنسبة لها مجرد شخصيات إعلامية في بلد لكل وسائل الإعلام فيه توجه سياسي أو تبعية حزبية.

ولا تملك النساء في هذا المجتمع العشائري الذي يمنعهن من حضور مراسم دفن أو مجالس عشائرية، أية مساحة لإثبات أنفسهن أو رفع صوتهن، حتى ولو كان ذلك من أجل محاولة تغيير تقاليد تسمح حتى اليوم بقتلهنّ تحت مسمى جرائم «الشرف»، أو لوقف انتحار فتيات ونساء نتيجة القمع. في المنطقة، تترأس امرأة أخرى هي فوزية زينال برلمانا في البحرين، وذلك منذ ٢٠١٨.

بالنسبة للناشطة في مجال حقوق المرأة آفان جاف، تعني فائق بالنسبة لكردستان ما كانت تعنيه «بنازير بوتو» في باكستان.

كانت بوتو في العام ١٩٨٨ أول امرأة تترأس بلداً مسلماً، فيما غيّرت فائق، وفق ما تكمل جاف، «رؤية السياسة الكردية» و»منحت أملاً للنساء الكرديات بحضورها القوي».في أواخر آذار، ألقى نائب من المعارضة حذاءه بوجه فائق بينما كانت ترأس جلسة برلمانية. وتروي جاف أن «ذلك نقل مباشرة على الهواء، لكنها لم تفقد أعصابها ولا هدوءها لثانية واحدة».

«عزلة»

بعد ذلك، أثارت فائق مفاجأة في بلد يخشى فيه السياسيون والناشطون الانتقادات التي توجه لهم علناً، بقولها «لو كان ذلك استهدافاً شخصياً لي، فأنا أسامح، لكن إن كان استهدافاً للبرلمان، فهذا أمر لا يمكنني التغاضي عنه إطلاقاً».

وترفض فائق، وهي أم لشابين، أن تكون «محاطة برجال مسلحين»، وتقول إن مواقفها وتصرفاتها الخارجة عن المألوف تسببت لها بعزلة داخل حزبها نفسه، مضيفةً «في البداية، كانت تلك العزلة تخيفني، لكنها اليوم تجعلني أقوى».

وتولت فائق إدارة جلسات تصويت على قوانين هادفة للحد من المخدرات وتهريب النفط في إقليم كردستان.

تحركات سياسية للتفاهم على تشكيل الحكومة الجديدة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

يعقد مجلس النواب يوم الخميس، جلسة استثنائية بناءً على طلب عدد من النواب، ويتوقع أن تشهد الجلسة حضور النواب البدلاء عن نواب الكتلة الصدرية المستقيلة، وبينما يستعد الإطار التنسيقي لإعلان نفسه «الكتلة الأكبر» في البرلمان للمضي بالاستحقاقات الدستورية وانتخاب رئيسي الجمهورية والوزراء، شهدت الساعات الأخيرة حراكاً سياسياً مكثفاً لمختلف القوى والكتل من أجل التفاهم على شكل وتشكيل الحكومة الجديدة.

وذكر مجلس النواب في بيان، أن «مجلس النواب سيعقد جلسة استثنائية استناداً إلى أحكام المادة ٥٨ أولاً من الدستور، وبناءً على طلب عددٍ من السيدات والسادة أعضاء المجلس»، وأشار إلى أن «الجلسة ستعقد يوم الخميس الموافق ٢٣ حزيران في الساعة ١١ صباحاً».

وتنص الفقرة أولاً من المادة (٥٨) من الدستور، أنه «لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس الوزراء أو لرئيس مجلس النواب أو لخمسين عضواً من أعضاء المجلس، دعوة مجلس النواب إلى جلسة استثنائية، ويكون الاجتماع مقتصراً على الموضوعات التي أوجبت الدعوة إليه».

وذكرت مصادر سياسية أن «الإطار التنسيقي ناقش في وقت سابق؛ سبل عقد جلسة طارئة لمجلس النواب، تتضمن التصويت على حسم بدلاء نواب الكتلة الصدرية، وتأدية القسم الدستورية للنواب الجدد».

وقالت عضو مجلس النواب، زهرة البجاري: إن «جلسة الخميس ستشهد أداء اليمين الدستورية للنواب البدلاء عن التيار الصدري»، مبينة أن «الإطار التنسيقي سيقدم ١٢٣ توقيعاً باعتباره الكتلة النيابية الأكبر بعد أداء اليمين الدستورية». وأوضحت أنه «بعد أن يتم أداء اليمين الدستورية للنواب الجدد سيتقدم الإطار التنسيقي بطلب إلى هيئة الرئاسة مقترن بتواقيع نوابه لغرض إعلان نفسه الكتلة الأكبر وبالتالي سيتم تكليفها بتسمية رئيس الوزراء بعد أن يتم التصويت على رئيس الجمهورية المقبل».

تأكيدات على رص الصف الوطني وإنهاء الانسداد السياسي

في هذه الاثناء استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الثلاثاء ٢١ حزيران ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفد التيار المدني الديمقراطي، حيث جرى بحث تطورات المشهد السياسي في البلاد.

وجرى، خلال اللقاء، التأكيد على أهمية إنهاء حالة الانسداد السياسي في ظل التحديات التي تواجه العراق، وضرورة رصّ الصف الوطني وتكاتف الجميع لمجابهة التحديات وتلبية الاستحقاقات بمسؤولية وطنية، وأن تكون مصالح المواطنين وتطلعاتهم واحتياجاتهم هي مسار العمل، إلى جانب ضمان الأمن والاستقرار في البلاد وترسيخ مبدأ سيادة الدولة.

الاتحاد الوطني يعلن موقفه من جلسة الخميس

وتستعد كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية للمشاركة في جلسة البرلمان الإستثنائية المقررة يوم الخميس المقبل.

وقال النائب السابق عن الاتحاد الوطني حسن آلي في (تصريح صحافي) تابعه المسرى،إن " الاتحاد الوطني يرى ضرورة إستمرار عمل مجلس النواب بإعتباره سلطة تشريعية ورقابية مهمة لاسيما في ظل هذه الظروف التي يعيشها البلد، معلنا إستعداد كتلة الاتحاد للمشاركة في جلسة الخميس المقبل. وأشار إلى،أن "الجلسة ستناقش قضايا مختلفة من بينها الإعتداءات التركية الأخيرة التي طالت المدن، فضلا عن مناقشة الأوضاع السياسية والإقتصادية العامة".

الصدر: ايران لم تمارس هذه المرة أي ضغوطات على أي طرف سياسي

الى ذلك، أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «ايران لم تمارس هذه المرة أي ضغوطات على أي طرف سياسي».

وقال الصدر في بيان صادر عن مكتبه الأربعاء: «سأقولها ولأول مرّة: إنَّ الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية هذه المرة لم تُمارس أي ضغوطات على أيّ طرفٍ شيعي».

وحسب الصدر، ان «ما يُشاع على أنَّ سبب إنسحابنا كان تهديداً إيراناً، هو كذب ولا صِحّة له». وتطرق الى ان «(اذرع ايران) تمارس انتهاكات سياسيَّة ضِد القضاء العراقي وتحاول تجييرها لصالحها»، مضيفا ان هذه الاذرع «تحاول مُمَارسَة ضغوط ضِد الكتل السياسيّة الأخرى سواء المستقلين أو الكتل غير الشيعيّة خصوصاً وأن جلسة الغد على الأبواب».

وعزا انسحابه من العملية السياسية لأنه «يمتلك الشجاعة الكافية»، حتى «لايشارك في الاجهاز على ما بقي من العراق»، وفق للصدر.

تحركات من قبل الديمقراطي والسيادة نحو الإطار

في غضون ذلك، قال النائب عن الإطار التنسيقي، محمد سعدون: إن «هناك تحركا لتمرير النواب البدلاء في البرلمان، في وقت تجري فيه تحركات من قبل الديمقراطي والسيادة نحو الإطار التنسيقي من أجل الاتفاق على شكل الحكومة الجديدة».

من جانب آخر، بين النائب عن دولة القانون، ثائر مخيف، أن «حوارات مكثفة تجري في الساحة السياسية من أجل لملمة الوضع والاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة بمشاركة الجميع بعد أن يتم الاتفاق داخل البيت الكردي على مرشح معين لرئاسة الجمهورية من أجل التصويت عليه داخل البرلمان».

في السياق نفسه، أكد عضو المكتب السياسي لحركة عصائب أهل الحق، سعد السعدي، أن « الإطار التنسيقي تلقى رسائل إيجابية من تحالف السيادة وكذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني من أجل الخروج من الانسداد السياسي والاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة».

أما النائب عن الإطار التنسيقي، محمد البلداوي، فقد ذكر أن «مرحلة اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتشكيل الحكومة من أهم المراحل حساسية»، مشيراً إلى أن «المرحلة المقبلة ستكون حساسة لوجود جهات داخلية وخارجية ستتربص بالإخفاقات»، وأوضح أن «الإطار التنسيقي سيشرع بحوارات سريعة مع كل القوى السياسية من دون استثناء لأجل التسريع بتشكيل الحكومة المقبلة».

الفتح: على البيت الكردي أن يحل مشاكله

من ناحيته، قال عضو تحالف الفتح علي الفتلاوي: إن «البيت الكردي ينبغي أن يحل مشاكله بين أطرافه من أجل الاتفاق على شخصية معينة مرشحة لرئاسة الجمهورية، مع التأكيد على توافق الشروط مع الشخصية التي يطرحها الكرد للمنصب المذكور».

وبين أن «الإطار ينتظر حل مسألة اختيار شخصية معينة لمنصب رئيس الجمهورية، على أن تنبثق من داخل البيت الكردي بعد الاتفاق والتوافق عليها من أجل التصويت داخل البرلمان لتمريرها». وأكد أن «المواطن العراقي يعاني كثيراً من نقص الخدمات الأساسية، ولهذا نحن سوف نعمل على تشكيل (الحكومة الخدمية)، لإنهاء معاناة المواطنين من خلال توفير تلك الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء والإعمار، خصوصاً مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، الذي يوفر أموالاً لتوفير هذه الخدمات».

وتابع الفتلاوي «أننا سوف نعمل على وضع برنامج وزاري قابل للتنفيذ خلال مدة زمنية، من أجل تطبيق فقراته وحتى تكون هناك قرارات وإجراءات ملموسة على أرض الواقع من قبل المواطنين، وفق مدد زمنية»، وأكد أنه «لهذا نحن ماضون بتشكيل (الحكومة الخدمية)، بمشاركة كل الأطراف السياسية دون تهميش وإقصاء أي طرف سياسي».

بارزاني: الشراكة والتوازن والتوافق شروطنا للمشاركة في العملية السياسية

وأكد مسعود بارزاني، أن «شروط مشاركة إقليم كردستان في العملية السياسية العراقية هي وجوب التزام جميع الأطراف السياسية بالمبادئ الثلاثة المتمثلة في الشراكة والتوازن والتوافق».

جاء ذلك، خلال استقباله، يوم الأربعاء، السفير الدانماركي لدى العراق، ستيج باولو بيراس، بمناسبة انتهاء مهامه في العراق. وتم خلال اللقاء، بحث الوضع السياسي العراقي، والتحديات والعقبات التي تعترض العملية السياسية.

الديمقراطي: لامخرجات لاجتماع منزل الحلبوسي

وقد حدد الحزب الديمقراطي الكردستاني الثلاثاء، مطالبه التفاوضية وفيما أكد أن لامخرجات حتى الآن عن اجتماعه اليوم مع الإطار التنسيقي وتحالف السيادة في منزل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، دعا لتشكيل حكومة قوية.

وقال النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ماجد شنكالي للعراقية الإخبارية، إن «انسحاب الكتلة الصدرية من السلطة التشريعية حتم على طرفي تحالف (إنقاذ الوطن) الآخرين الحزب الديمقراطي وتحالف السيادة التحرك برؤية واقعية، وهو ما دفع الحزب لتشكيل وفد تفاوضي برئاسة فؤاد حسين وعضوية بنكين ريكاني وشاخوان عبد الله لايجاد

تفاهمات تتعلق بملف تشكيل الحكومة». وأضاف، أن «اجتماع الحزب مع الإطار التنسيقي وتحالف السيادة في بغداد اليوم في منزل رئيس مجلس النواب لم تصدر عنه مخرجات حتى الآن ولكن على الأغلب تمت مناقشة ملف جلسة الخميس المقبل لمجلس النواب وواقعاً فإن سبب عقد الجلسة لم يتضح بعد».

وتابع أن «هناك من يقول إن عقدها هدفه تأدية بدلاء الكتلة الصدرية اليمين الدستورية كنواب جُدد بعد تقديم خمسين نائباً طلباً بهذا الخصوص، وهناك رأي يشير إلى أنها ستناقش ملف القصف التركي لشمال العراق بعد تقديم طلب من قبل كتلة الصادقون».

وحول مطالب الديمقراطي في مفاوضات تشكيل الحكومة أوضح شنكالي، أنها «تتضمن تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، وحل مشكلة ملف قانون النفط والغاز بتشريع قانونه، ومعالجة المشاكل المالية مع بغداد، ومستحقات البيشمركة وملفات أخرى، وهذه الملفات لم تحل على مدى جميع الحكومات الاتحادية المتعاقبة». وأكد أن «النقاط التفاوضية تتطلب حوارات، ولا يمكن تجاوز الحزب الديمقراطي في تشكيل الحكومة، ويجب حل الخلافات وفق القانون والدستور وعلى الجميع المشاركة في تشكيل حكومة قوية قادرة على النهوض بالواقع العراقي سياسياً واقتصادياً وأمنياً وخاصة في الجانب الاقتصادي إذ يجب أن تضعه على رأس أولوياتها لأنه التحدي الأهم».

بارزاني ما بعد «التخلّي» الصدري: استدراج مواجهة مع بغداد؟

هذا وبحسب تقرير لصحيفة لبنانية، فقد اختار مسعود بارزاني لتصريحه التصعيدي قبل أيام عن أن إقليم كردستان «بُني بدماء الشهداء وسوف نحميه بالدم»، توقيتاً يضعه في سياق تصعيدي داخلي يواكب انسحاب زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، من العملية السياسية، تمهيداً لقلب الطاولة على الجميع في مرحلة لاحقة؛ وآخر خارجي يتمثّل في إقامة تحالفات إقليمية في إطارِ صراعٍ يتموضع فيه حزب بارزاني في الخندق الأمريكي - الإسرائيلي - الخليجي الذي يستهدف إيران. لكن بارزاني ينطلق هذه المرّة من ضعف، لكونه يواجه معارضة قوية ليس من المركز في بغداد فحسب، وإنّما أيضاً من «شريك النصف» في الإقليم، والذي لم ينلْه شيء من أموال النفط الذي يبيعه بارزاني بشكل يخالف القوانين العراقية، وحتى قوانين كردستان، مُستغلاً عدم قدرة بغداد على تطبيق القانون بالقوّة، ومن علاقات دولية وإقليمية تبدأ بإسرائيل ولا تنتهي بتركيا، تتيح له الالتفاف على تلك القوانين، عبر شركات يديرها مقرّبون منه.

ويقول القيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، شيرزاد صمد، في هذا الإطار، لـصحيفة«الأخبار» اللبنانية، إن «تصريحات بارزاني في التوقيت الحالي لا تخدم بناء العملية السياسية أو الإسراع في تشكيل الحكومة والمضيّ في حلحلة المشاكل العالقة بين الإقليم وبغداد»، مضيفاً أن «موضوع النفط والغاز أصبح معقّداً لأن السنين طالت كثيراً بين بغداد والإقليم، وسبب المشاكل عدم وجود قانون للنفط والغاز في الحكومة الاتحادية. فجميع البنود الدستورية المكتوبة فيها فقرة أو مصطلح قانوني يفيد بأن ما لم تنصّ عليه البنود الدستورية صراحة يُنظَّم بقانون، ولكن في السنين الماضية، ولأسباب كثيرة، لم نرَ تشريعاً مثل هذا، ما سمح لإقليم كردستان بإصدار قانونه في ٢٠٠٧ وتصدير النفط بهذا الشكل».

ومن بين أسباب التعقيدات الكثيرة التي تحيط بالملفّ النفطي العراقي، وهذا الملفّ خاصة، والتي يوردها صمد، «تفرّد بعض الكتل السياسية في بغداد بالتفاوض مع قادة الإقليم».

ومن هنا، يعتقد القيادي في «الكردستاني» بأن ثمّة حاجة إلى «بدء مفاوضات جدّية مع المركز، والوصول إلى حلول ترضي الجميع ولا تتعارض مع الدستور العراقي المتوافَق عليه»، لافتاً إلى أن «لدينا الكثير من البنود الدستورية التي لم يتمّ تطبيقها، كالمادة ١٤٠ التي تباطأت جميع الحكومات السابقة في تنفيذها، وملفّات إشكالية منها تطبيع الحياة في مدينة كركوك وميزانية البيشمركة وتسليحها، تحتاج إلى مفاوضات جدّية». ويشدّد على أن «حلّ هذه المشاكل يحتاج إلى لغة الحوار وليس اللغة التشنّجية الموجودة لدى قيادات بعض القوى الكردية. فنحن قرّرنا أن نكون إقليماً فيدرالياً يشارك في العملية السياسية وأن نكوّن شراكة حقيقية مع بغداد، بحيث يكون الدستور هو القاسم المشترك بيننا وبينها».

قيادي في الاطار: بارزاني معزول تماما

أمّا القيادي في «الإطار التنسيقي»، جبار المعموري، فيضع، في حديث إلى صحيفة «الأخبار»، كلام بارزاني «في سياق تصريحاته التي كان يستقوي بها للوصول إلى أهدافه طيلة الفترة السابقة. أمّا الآن فهو ضعيف، فبعد أن انفضّ التحالف الثُلاثي وذهب كلّ في سبيله واستقال مقتدى الصدر، عُزل بارزاني تماماً، وبات وجهاً لوجه مع المحكمة الاتحادية، لأن جميع العقود التي أبرمها سابقاً بواسطة شركاته تُعتبر باطلة وغير صحيحة، ويجب أن يعيد الأموال إلى الميزانية، وعليه أن يأتي بنصف رسوم المنافذ الحدودية إلى الميزانية. وليس له الحق في أن يطالب بميزانية ما لم يُعِد هذه الأموال».

ويشدّد المعموري على أن «عقود النفط والغاز يجب أن تُبرم مع شركة النفط الوطنية، وهذا الملفّ سيادي»، لافتاً إلى أن لـ«بارزاني شركاء، وأقصد بهم الاتحاد الوطني الكردستاني، هم من أدلوا بمعلومات دقيقة عن أن مبيعات النفط والغاز تذهب إلى جيبه ولم يُعطَ منها شيء للاتحاد»، معتبراً أنه «في الأيام المقبلة، سوف تتّضح الأمور بعد تشكيل حكومة وطنية مستقلّة تقف بوجه كلّ هذه التجاوزات على القانون والدستور».

وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني أكثر تعقيدا

وبحسب تقرير لصحيفة»العرب»اللندنية، يلتزم الحزب الديمقراطي الكردستاني وائتلاف السيادة السني في العراق الحذر في إبداء أي موقف من العملية السياسية في العراق بعد انسحاب حليفهما التيار الصدري بانتظار ما ستفرزه الجلسة النيابية المنتظرة الخميس حيال بدلاء الكتلة الصدرية.

ويقول مراقبون إن وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود بارزاني يبدو أكثر تعقيدا بعد انسحاب التيار، خصوصا وأنه لا يزال إلى حد الآن على خلاف مع غريمه السياسي الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن ملف رئاسة الجمهورية.

وبرزت خلال الفترة الماضية مؤشرات عن انفراجة قريبة بين الطرفين الكرديين، لاسيما بعد زيارة أداها رئيس إقليم كردستان مسرور بارزاني إلى محافظة السليمانية المحسوبة على الاتحاد الوطني، حيث أعلن من هناك عن أرضية تمهيدية لنزع الخلافات الثنائية، لكن عمليا لم يحصل أي تقدم.

وكشفت قيادات من الحزب الديمقراطي مؤخرا أن موقفهم لا يزال على حاله بشأن مرشحهم للرئاسة أي وزير داخلية الإقليم ريبر أحمد، في المقابل يتمسك الاتحاد الوطني بالتجديد للرئيس برهم صالح.

ويرتبط الاتحاد الوطني بعلاقات قوية مع قوى الإطار التنسيقي، وكانت مواقفه قريبة جدا منها خلال الفترة الماضية،

وبالتالي فإنه من غير المرجح أن يضحي "الإطاريون" بهذه العلاقة لصالح كسب دعم الحزب الديمقراطي الذي كان ضمن الفريق الخصم.

ويشير المراقبون إلى مسألة مهمة في علاقة بالتوتر المتصاعد بين إيران والحزب الديمقراطي والذي بلغ مداه باستهداف الحرس الثوري لعاصمة إقليم كردستان أربيل في أكثر من مناسبة، وبالتالي فإن طهران ستكون طرفا محددا أيضا للعلاقة بين الحزب الكردي والإطار التنسيقي.

وكشفت مصادر إعلامية مطلعة الثلاثاء عن زيارة أجراها وفد من الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى بغداد للقاء قادة الإطار. وقالت تلك المصادر إن "الجانبين ناقشا التطورات السياسية بعد انسحاب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من العملية السياسية وتقديم نواب كتلته استقالتهم من البرلمان العراقي".

ويرى المراقبون أن زيارة الوفد الكردي لقادة الإطار تتنزل في سياق جس النبض حول توجهاتهم خلال الفترة المقبلة، ولاسيما موقفهم من رئاسة الجمهورية، مشيرين إلى أن المباحثات بين الجانبين من المرجح أن تشهد وتيرة متسارعة بعد حسم مسألة بدلاء التيار الصدري.

ويشير المراقبون إلى أنه في حال ضمن الإطار أغلبية مريحة نسبيا، وأيضا دعم ائتلاف السيادة إلى جانب الاتحاد الوطني، فإن الحزب الديمقراطي سيكون مضطرا لخفض سقف تطلعاته، والسير في خيار التوافق مع الاتحاد الوطني بشأن رئاسة الجمهورية.

نائب: توافق الإطار مع البارتي والسيادة يحتاج إلى دفع ثمن باهظ

وأكد النائب آسو فريدون علي أمين، الأربعاء، أن توافق الإطار التنسيقي مع البارتي والسيادة يحتاج إلى دفع ثمن باهض.

وقال أمين في تدوينة على تويتر «بين أغلبية التيار وتوافق الإطار، فالأولى اصطدمت بقرارات المحكمة الاتحادية إلا ان ذلك لم يثن السيد ونوابه عن تمسكهم بموقفهم الرافض للتوافقية فاستقالوا».

وأضاف، أن «توافق الإطار مع البارتي والسيادة يحتاج إلى دفع ثمن باهظ.. فهل تلتزمون بالتوافقية أم ذاهبون إلى الغالبية الإطارية؟».

ائتلاف علاوي: أي حكومة ستتشكل في ظل الأزمة المحتدمة ستفتقر للشرعية

بيان من ائتلاف الوطنية حول الأزمة السياسية والدستورية

إن ائتلاف الوطنية إذ يشير الى موقفه المتحفظ من الانتخابات المبكرة التي جرت في عام ٢٠٢١ بسبب عدم توفر الشروط السياسية والقانونية والأمنية والفنية، وتوقعاته بالنتائج السلبية التي ستترتب على هذه النتائج.. الأمر الذي دفع زعيم الإئتلاف الدكتور اياد علاوي وعدد من أعضاء الائتلاف الى عدم المشاركة في الانتخابات الماضية.. وإذ يشير الى عزوف غالبية الشعب العراقي عن المشاركة في الانتخابات ، فضلاً عن الخلل في الأجهزة البايومترية، ما أفرز معادلة برلمانية عجزت عن استكمال الاستحقاقات الانتخابية وتشكيل حكومة جديدة، رغم مرور تسعة اشهر لحد الان على الانتخابات،الأمر الذي أفضى الى انسحاب كامل أعضاء احدى الكتل البرلمانية، وزيادة وتيرة الخلافات والصراعات بين أطراف الأزمة وداخل الكتلة الواحدة على المواقع وليس على البرامج، وبالتالي افتقار اي حكومة ستتشكل في ظل هذه الأزمة المحتدمة الى الشرعية السياسية والوطنية المطلوبة، ما يضاعف من حدّة الأزمة ومضاعفات الفشل.. اذ يشير

الإئتلاف الى ذلك كله، فانه يؤكد على موقفه الثابت بعدم المشاركة في أية حكومة ستُشكل في هذه المرحلة الصعبة، كما يؤكد بأن الخروج من هذه الأزمة يتطلب حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة، بقانون جديد ومفوضية نزيهة ومستقلة يسبقها حوارٌ وطنياً بناءً غير مشروط، وبما يحقق الأمن والاستقرار والعيش الكريم لوطننا وشعبنا، ووحدة العراق والعراقيين، والنأي عن المحاصصة والجهوية.

ائتلاف الوطنية
٢٢ حزيران ٢٠٢٢

تحالف عزم يكشف عن مضمون ورقته التفاوضية

من جهته كشف القيادي في تحالف عزم، حيدر الملا، الاربعاء، عن إعداد ورقة تفاوضية من قبل تحالفه تخص تشكيل الحكومة.

وقال الملا في تصريح صحافي، إنه "بالنسبة لتحالف عزم تم إعداد ورقة تفاوضية، تستخدم عندما يعلن الاطار التنسيقي عن وفده لتشكيل الحكومة وهي تخص وضع العراق بصورة عامة ووضع المناطق ذات الغالبية السنية بصورة خاصة."

واضاف الملا "أن الورقة ستكون على الطاولة مع الوفد المفاوض، مبينا "لحد اللحظة لم يتم الاعلان او تشكيل وفود تفاوضية بشكل رسمي او يتم ابلاغنا بتشكيل وفد تفاوضي لتشكيل الحكومة الجديدة».

«كتلة المستقلين موقفها ثابت ولن يتغير»

إلى ذلك، قال رئيس كتلة الصابئة المندائيين النيابية، أسامة البدري، في حديث لصحيفة «الصباح»: إن «الرؤية السابقة للتحالفات تختلف عن الرؤية الحالية بسبب انسحاب التيار الصدري، وكأنما العملية السياسية تبدأ من جديد بجلسة برلمانية أولى، لذلك تغيرت التوازنات والرؤى القديمة استبدلت برؤى جديدة، وهناك عدد من الكتل النيابية أبدت تحفظها».

وبين أن «كتلة المستقلين موقفها ثابت ولن يتغير؛ مع حكومة الأغلبية الوطنية»، مستبعداً أن «تشكل حكومة في وقت قريب، متوقعاً «ظهور ثلث معطل جديد في البرلمان». ولفت إلى أن «الاجتماعات ما زالت مستمرة ولم تظهر نتائجها حتى الآن، وفي حال شُكّلت حكومة فإن موقفنا ثابت وندعم حكومة الأغلبية السياسية وبرنامجها يتطابق مع برنامجنا الذي انطلقنا به».

تعهدات بتشكيل حكومة خدمية

وبينما يتحرك الإطار التنسيقي لجولة مفاوضات مع تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني للتفاهم بشأن الحكومة المرتقبة، أكد قياديون وسياسيون في التنسيقي أن الأخير يسعى لتشكيل حكومة خدمية قوية تتطلبها المرحلة الحالية، مبينين أن هناك مساعي جادة لتوحيد البيت الكردي من أجل تقديم مرشح واحد لرئاسة الجمهورية.

وقال النائب عن كتلة «تصميم» النيابية، علي عبدالستار في حديث لصحيفة «الصباح»، إن «الوضع السياسي القائم

يحتم على الجميع الجلوس إلى طاولة الحوار وبناء تحالفات محددة من أجل المضي في تشكيل الحكومة»، مطالباً الكتل السياسية أثناء المباحثات « بتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الحزبية وعدم العودة بالبلد إلى المربع الأول بحكومة مكررة، وكلنا أمل برجاحة عقل الكتل السياسية في التفاوض». وأضاف، أنه «برغم تحفظنا على انسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان وتشكيل الحكومة الحالية؛ إلا أن الإطار التنسيقي ليس لديه أي طريق غير المضي في التحالفات مع الكتل السياسية، في حين أصبح التحالف الثلاثي ينقصه أحد الأعمدة (الكتلة الصدرية) ويجب إتمام التحالفات واستكمال الأعمدة في التحالف الثلاثي والمضي بتشكيل الحكومة، وقد يكون الإطار التنسيقي هو عمود التعويض للتحالف، ولكن بالنتيجة يجب أن يجلس الإطار التنسيقي والسيادة والديمقراطي إلى طاولة الحوار».

واستبعد عبد الستار «عدم الوصول إلى نتيجة معينة بين الكتل السياسية في السعي لتشكيل الحكومة، لأن الكتل السياسية في هذه الحالة ستثبت فشلها في إدارة البلد وذلك لا يبشر بخير، لأنه بعدها عليهم عدم المشاركة في أي انتخابات». وأوضح أن «كتلة تصميم النيابية مع من يذهب إلى تشكيل الحكومة وإعطاء الحق لكل المكونات، ولسنا عازمين أن نذهب إلى المعارضة، ولكن كل ما يخدم العملية السياسية والمضي في حكومة تخدم الشعب سنكون معها وداعمين لها».

الخلاف ينحصر في مسارين

إلى ذلك وطبقاً لما يدور في كواليس الغرف المغلقة، فإن الخلافات داخل قوى الإطار التنسيقي، التي كانت تنحصر في كيفية التعامل مع الصدر حتى بعد انسحابه، انتقلت الآن إلى كيفية ترشيح شخصية لرئاسة الحكومة المقبلة. الخلاف بين قوى الإطار التنسيقي ينحصر طبقاً لسياسي مقرب من قوى الإطار في مسارين «الأول هو المواصفات التي ينبغي الاتفاق عليها داخل قوى الإطار الخاصة برئيس الحكومة، من بينها مسألتان هما محل تناقض في المواقف، الأولى هي اختيار شخصية لا تستفز الصدر، والثانية هي أن يكون المرشح مقبولاً إقليمياً ودولياً».

السياسي المقرب من قوى الإطار يضيف في حديثه لصحيفة «الشرق الأوسط»، أن «المسار الثاني يتعلق بكيفية التعامل مع ما يسمى الفضاء الوطني، والمقصود به الكرد والسنة تحديداً، مع استثناء المستقلين كونهم من المكون الشيعي أصلاً». ومع أن هذين المسارين هما موضع خلافات داخل قوى الإطار، لكن قواه ليست في وارد التخفيف من حدة الخلافات، بل تقوم بنفيها تماماً، كما لو كانت كل قوى الإطار التنسيقي متطابقة من حيث الرؤى والأفكار، وهو ما يتناقض حتى مع الترشيح لمنصب رئيس الوزراء.

بالعودة إلى السياسي المقرب من قوى الإطار، فإنه يرى أن «قوى الإطار كونها قيادات مختلفة ورؤوساً مختلفة فهي بالتأكيد لا تملك رؤية واحدة لكيفية التعامل مع تحديات المستقبل في ظل تنامي الخلافات، لا سيما خلافها العميق مع الصدر الذي قد يكون الآن بلغ مرحلة كسر العظم، وكذلك خلافاتها مع من اصطف إلى جانب الصدر، وهم يمثلون كتلة برلمانية كبيرة جداً، وهم تحالف (السيادة)، ولديه ٦٤ نائباً، والحزب الديمقراطي الكردستاني ولديه ٣١ نائباً»، مشيراً إلى أنه «في الوقت الذي كانت الخصومة مع الصدر توحد قوى الإطار التنسيقي، فإن اختلاف الأوزان الانتخابية لها بعد صعود ٧٣ نائباً كلهم تقريباً ينتمون إلى مكونات قوى الإطار بات يمثل مشكلة بحد ذاته تقف في المقدمة منها الآن الأسماء التي بات يجري طرحها لتولي منصب رئاسة الحكومة المقبلة».

عضو بدولة القانون: لدينا أدلة كثيرة على أشخاص فاسدين في التيار الصدري

وأفاد عضو إئتلاف دولة القانون، فاضل موات، بوجود أشخاص «فاسدين» في التيار الصدري، مشيراً إلى أن الإطار التنسيقي بدأ تفاهمات مع السيادة وعزم، كما سيكون هناك تفاهمات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والمستقلين، لتشكيل الحكومة الجديدة.

ووصف موات، لشبكة روداو الإعلامية، محاولات تشكيل الحكومة بعد استقالة النواب الصدريين بأنها «دون المستوى، لأن الأعضاء الجدد لم يؤدوا القسم. طبعاً في حالة تأديتهم للقسم وصعودهم إلى البرلمان كأعضاء، سيتم احتساب أعضاء كل كتلة من الكتل من جديد»، مضيفاً: «نحن نعتقد في ضوء الأرقام التي قدمتها المفوضية، بأن الإطار سيكون له عدد كبير جداً من الأعضاء».

بخصوص المباحثات مع الأطراف السياسية لتشكيل الحكومة، أشار إلى «تفاهمات مع السيادة، وعزم التي كانت بالأساس قريبة من الإطار التنسيقي، كما سيكون هناك تفاهمات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال اليومين القادمين، والمستقلين الذين يقف عدد لا بأس منهم مع الإطار التنسيقي الآن».

وحسب موات، فـ«الإطار التنسيقي يمثل منذ اليوم الأول الكتلة الأكبر داخل البرلمان، وستكون له هناك تفاهمات كاملة مع كل الكتل السياسية، وسيطرح الشخصية التي من الممكن أن تتوفر فيها شروط رئيس الوزراء التي حددها الإطار، مثال الكفاءة والنزاهة والحنكة السياسية»، معتبراً أن «تشكيل الحكومة سيكون سهلاً جداً بعد إنتهاء العطلة التشريعية في (١٠ تموز ٢٠٢٢)».

وحول المباحثات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، نوه إلى أن «الحزب لديه شروط، وسيكون هناك تفاهم بين الإطار التنسيقي وبينه حول هذه الشروط، وسنصل إلى اتفاق حول الامور التي لها علاقة بمصلحة المواطن في كل أرجاء العراق»، مضيفاً «من الممكن حل كل الأمور بين الإطار التنسيقي والحزب الديمقراطي».

وبشأن الحوار مع التيار الصدري، اشار إلى ان «فكرة الإطار التنسيقي هي أن يرسل وفداً إلى الحنانة للتحدث مع مقتدى الصدر، لأن رغبة الإطار التنسيقي كانت منذ البداية أن يشكل الكتلة الأكبر مع التيار، باعتبار أن للتيار جمهوره أيضاً، لكن الصدر وبعد يومين من الاتفاق على إجراء حوار معه، جمع البرلمانيين مرة ثانية وحسم الأمر نهائياً، وهو أمر متروك للتيار الصدري».

وتطرق إلى عدم تمكن التحالف الثلاثي من تشكيل الحكومة، وتراجع «الارادات الخارجية التي كانت تدعم المحور الثلاثي»، لذلك تدرك أطراف التحالف «أهمية تشكيل الحكومة بالنظر إلى طبيعة الأوضاع في العراق، وبالنسبة للسيادة هناك الآن مفاوضات مع الإطار التنسيقي لتشكيل الحكومة، وكذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني، والرئيس مسعود بارزاني يدرك تماماً أنه لابد للعراق من حكومة»، واصفاً الرئيس بارزاني بالرجل «الوطني والحريص».

أما فيما يتعلق بانتخاب رئيس للجمهورية، أوضح ان «الإطار التنسيقي يلقي بالكرة في ملعب الأحزاب الكردية بالدرجة الاساس، لأن رئيس الجمهورية يرشح من قبلها حسب العرف السياسي، ولن يكون لدينا مشكلة، سواء كان المرشح من الحزب الديمقراطي أو الاتحاد الوطني»، وفي حال عدم الاتفاق، رأى بأن «الاتحاد الوطني كان حليفاً ثابتاً للإطار التنسيقي، وبالتالي على الاتحاد الوطني أن يقبل برئيس الجمهورية الذي يرشحه إقليم كردستان».

الكاظمي: العراق يملك كل مقومات النجاح وسياستنا هي التوازن

أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، ان العراق يمتلك كل مقومات النجاح، وكذلك يمتلك موقعاً ستراتيجياً مهماً، وشعباً مبدعاً يمكن أن يؤدي دوره في التكامل الاقتصادي والتنمية.

وقال الكاظمي خلال جلسة مجلس الوزراء "أود أن أهنّئ قواتنا الأمنية والعسكرية البطلة بمختلف صنوفها، للجهد اليومي الذي تقوم به منذ فترة طويلة والعمليات مستمرة في ملاحقة الجماعات الإرهابية، ويومياً هناك عملية لقواتنا في ملاحقة وقتل الدواعش، ومن ضمن القتلة المجرمين ما يسمى بوالي الأنبار.

وأضاف انه "للأسف نسمع أصواتاً تشكك باجهزتنا الامنية، وتتهمها باتهامات مسيئة، والمؤسف حقا أن هناك من يقدم الدماء من أجل العراق وهناك من يشكك بهذه التضحيات". وتابع "أتمنى أن نتوحّد كعراقيين في هذا الوقت الحساس من أجل العراق ومن أجل عملية إصلاح حقيقية في نظامنا السياسي والاقتصادي، ولكي تنعكس ايجاباً على المجتمع والمواطنين".

ولفت إلى أنه "خلال سنتين أُتّهمَت هذه الحكومة بشتى الاتهامات، وتحملناها من أجل العراقيين، وتحملنا المسؤولية جميعاً كرئيس وزراء ووزراء، وبدأت النتائج تظهر في قضية التنمية أو على الوضع الإقتصادي، وكذلك على سرعة النمو الإقتصادي". وأوضح "من ضمن الإتهامات الموجّهة للحكومة كانت قضية الإتفاقية الصينية، حيث جرى إتهام هذه الحكومة بأنها تحاول عرقلتها، لكنكم تابعتم في الأسبوع الماضي أول مشروع شرَعنا فيه هو مشروع بناء ١٠٠٠ مدرسة في عموم العراق".

وتساءل رئيس الوزراء "كيف يمكن أن تعرقل الحكومة هذه الإتفاقية؟ بينما في الحقيقة هي قد شرعت في تنفيذها وضمن أهم مشروع من مشروعات التربية؟"، "مضيفاً "نحن مستمرون بهذا المشروع في مرحلته الأولى، والمرحلة الثانية تتضمن كذلك بناء ١٠٠٠ مدرسة، وستشمل أيضاً جميع المحافظات. فالتعليم له

أهمية كبيرة، ورُقي المجتمعات يعتمد على التعليم".

وأكد "يجب أن نعتز بتأريخنا الذي كان مساهماً أساسياً في الحضارة الإنسانية، والآن الإتفاقية الصينية قد نفّذنا جزءاً منها، وهو الجزء الخاص ببناء المدارس، وفي المراحل القادمة سنستمر في تنفيذ باقي البنود". وتابع "إذن الإدعاء بأن الحكومة تُعيق الإتفاقية الصينية هو ادعاء أثبت الواقع أنه ادعاء كاذب، يندرج ضمن الاتهامات الكاذبة".

وحول علاقات العراق الخارجية قال الكاظمي "سعى العراق خلال المدّة المنصرمة في سياسته الخارجية إلى التهدئة في المنطقة، التي تعيش اضطرابات وتحديات خطيرة جداً، كما إن انعكاسات الحرب في أوكرانيا أصبحت مؤثرة في الأمن الغذائي بالعالم أجمع". مبينا ان "سياستنا منذ اللحظة الأولى تعتمد إتّباع سياسة التوازن والعمل على بناء علاقات جيدة مع جيران العراق واصدقائه، كي تكون هذه العلاقات في خدمة المواطن العراقي، وأن نتمكن من جلب الاستثمارات الخارجية، ونجحنا في هذه العملية".

وأشار إلى أن "العراق يمتلك كل مقومات النجاح، وكذلك يمتلك موقعاً ستراتيجياً مهماً، وشعباً مبدعاً يمكن أن يؤدي دوره في التكامل الاقتصادي والتنمية، وان يقدم خبراته ويستفيد من خبرات الآخرين". وقال: «نجحنا خلال هذه المدّة بأن نأتي باستثمارات كثيرة للعراق، عبر التعاون مع دول الجوار وأصدقاء العراق، ومستمرون في هذه السياسة من أجل العراق ومن أجل مصلحة العراقيين، وأحببت أن أثير هذه النقاط معكم وأقول إننا مقبلون على وضع سياسي، وإن شاء الله ستتشكل حكومة جديدة، وفي كل اجتماع أؤكد على الإستمرار بالعمل الى اللحظة الأخيرة في خدمة المواطن وخدمة العراق".

وشدد على أن "هذه العلاقة مع المواطن مهمة للغاية، ومن المهم أيضاً الاستماع إلى شكاوى المواطنين وتنفيذ مطالبهم الحقّة، ويجب أن نقدم أفكاراً لحل هذه المشاكل، وتخدم المطالب التي تحتاج إلى تشريعات خاصة، بالتعاون مع زملائنا في البرلمان".

قرارات مجلس الوزراء

وقد اصدر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثالثة والعشرين التي عقدها برئاسة مصطفى الكاظمي، الثلاثاء،عدداً من القرارات.

استضاف المجلس المكلف بإدارة وزارة الكهرباء عادل كريم، الذي قدم شرحاً وافياً عن واقع الكهرباء الحالي، والمشكلات التي تعتري الشبكة خلال هذا الوقت الذي يشهد ارتفاعاً كبيراً بدرجات الحرارة" وفقاً للبيان. وأشار الى أن "المجلس ناقش عدداً من الملفات التي تخص الوزارة، وتقديم كل الدعم لها للقيام بواجباتها في توفير الكهرباء للمواطنين ومنها: الموافقة على توقيع وزارة الكهرباء ملحقي عقد مع شركة تافانير الإيرانية بحسب الشروط المدرجة".

وشهدت الجلسة استعراض التقرير الوبائي، وإجراءات وزارة الصحة؛ في مواجهة جائحة كورونا، وجهودها في العمل على إطلاق حملات لحث المواطنين على أخذ اللقاح، عبر التوجه إلى المنافذ الصحية في عموم العراق، حيث تتوفر فيها اللقاحات وبكميات كافية.

وبعد أن ناقش مجلس الوزراء الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، أصدر القرارات اللازمة بشأنها.

تأكيدات استرالية ونرويجية على دعم العراق

من جهة أخرى، تلقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الأربعاء، اتصالاً هاتفياً من رئيس وزراء أستراليا أنتوني ألبانيز.

وهنّأ الكاظمي في مستهل الاتصال، رئيس الوزراء الأسترالي بمناسبة انتخابه لرئاسة الحكومة، متمنياً له التوفيق في مهامه.

وشهد الاتصال بحث العلاقات الثنائية بين البلدين التي تشهد تنامياً في مجالات عدّة، يأتي في مقدمتها الأمن والاقتصاد والاستثمار فضلاً عن قطاعي الطاقة والتعليم.

وأكّد الكاظمي أهمية تعزيز التعاون المشترك، وبما يعكس مستوى العلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين، والحرص على تطويرها قدماً على مختلف المستويات والصعد.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بدور أستراليا في الحرب ضد الإرهاب، وجهودها في دعم الأجهزة الأمنية في مجالي المشورة والتدريب، وفي إعمار المناطق المحررة.

من جانبه أكّد ألبانيز على دعم بلاده للعراق في مختلف المجالات، والتطلّع الى تنمية التعاون الثنائي، وبما يحقق مصالح شعبي البلدين.

❊❊❊ واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الأربعاء، سفير مملكة النرويج الجديد لدى العراق أسبين ليندبيك. حيث رحب بالسفير الجديد متمنياً له التوفيق في مهامه.

وشهد اللقاء البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتطوير سبل التعاون المشترك في مختلف المجالات، ولاسيما الأمنية، والاقتصادية، والثقافية، وآليات تشجيع الشركات النرويجية على الاستثمار في العراق، والمشاركة في تطوير قطّاع الطاقة، وعلى وجه الخصوص المشاريع المشتركة الخاصة بالطاقة النظيفة.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بدور مملكة النرويج بدعم العراق في نطاق حربه ضد الإرهاب، والمشاركة ضمن بعثة حلف شمال الأطلسي (الناتو) العاملة في العراق، فضلاً عن المشاركة في إعادة إعمار المناطق المحررة.

من جانبه أشاد السفير ليندبيك بجهود الحكومة العراقية ونجاحها في إجراء انتخابات حرّة ونزيهة، وتأكيد دعم حكومة بلاده للعراق على مختلف المستويات والصعد.

❊ عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

العداء السياسي «قنبلة موقوتة» تهدد السلم الأهلي

بغداد: حيدر الجابر:باتت الأزمات السياسية التي تعصف بالبلد، ظاهرة ملازمة عقب كل انتخابات برلمانية في الطريق إلى تشكيل الحكومة واستحقاقات الرئاسات الأخرى، إلا أن مراقبين للشأن السياسي حذروا منذ أشهر من أن الأزمة الحالية التي أعقبت انتخابات تشرين الأول ٢٠٢١؛ هي الأخطر والأكثر تشنجاً وتطرفاً في الاستعداء بين الأطراف السياسية إلى الحد الذي وصل إلى القطيعة الكاملة.

هذه الحالة السياسية الجديدة بدأت بالتأثير في الواقع الاجتماعي، فقد بدأت جماهير الأطراف السياسية المختلفة في التحزب والتعادي، وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي حرباً عنيفة تنذر بما لا تحمد عقباه، إذ بدأ البعض بالتلويح بالسلاح أو النزول إلى الشارع.

> كتل سياسية تحرض جمهورها وتعبئه بثقافة العداء تجاه الطرف الآخر

وانتقد المحلل السياسي د. محمد نعناع، «جرّ الجماهير إلى المعارك السياسية، واستخدام سياسة التحريض، وهذا دليل واضح على فقدان الثقة بين السياسيين» .

وقال نعناع في حديث لـ»الصباح»: إن «الكتل السياسية تستخدم الواقع الاجتماعي من خلال جماهيرها، عبر صياغة نمطيات عدائية تجاه الآخر»، وأضاف أن «الكتل السياسية تحرض جمهورها وتعبّئه بثقافة العداء تجاه الطرف الآخر» .

وأكد أن «جماهير الأطراف السياسية المختلفة حاضرة بقوة في الشارع والواقع الافتراضي»، لافتاً إلى أن «فقدان الثقة بين السياسيين تجاوز حالة الفقدان إلى حالة مستدامة من الأزمات» .وتابع: «لقد تجاوزنا حالة فقدان الثقة إلى اختلاف الرؤى الستراتيجية بالكامل، وتوجد مسارات يتم فيها تحريض الجماهير عدائياً»، وضرب مثلاً بالخلاف بشأن شكل الحكومة المقبلة بين الأغلبية والتوافق، وما نتج عنه من صراع إعلامي خطابي عدائي يصل إلى مستوى العداوة والتخوين، مبيناً أن «الخلاف السياسي قد وصل إلى العلاقة الشخصية بين أفراد المجتمع، كما أنه أثر سلباً في حياتهم المعيشية اليومية» .

بدوره، بين الكاتب والباحث الاجتماعي، زيرك أحمد رحمان، أن «التحزب السياسي أثر في علاقات الأفـراد الشخصية»، محذراً من «تأثير الخلافات السياسية في حياة الناس اليومية» .

وقال رحمان لـ»الصباح»: إن «سياسة الأحزاب العراقية مليئة بعدم الثقة بالآخر، وهذا النوع من التحزب يدخل في معظم الأمـور الاجتماعية بل وحتي بين الأفراد في علاقاتهم الخاصة»، وأضاف «كلما ابتعدت الأحزاب والكتل السياسية عن بعضها البعض أثر هذا الابتعاد في تمشية الأمور الإدارية، وهذا سيكون عاملاً أو ذريعة في خلق أزمات مالية بلا جدوي»، محذراً من أن «هذا بحد ذاته يخلق سلسلة من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الأوضاع المادية المتدهورة» .

وضرب الباحث مثلا بالوضع في إقليم كردستان، مؤكداً أن «النموذج الأكثر وضوحا في هذا الصدد الأوضاع المالية في إقليم كردستان، ولا سيما أزمة رواتب الموظفين التي تمس حياة غالبية المواطنين في المنطقة»، وبين أن «الحزب الذي له حصة الأسد من المسؤولية لا يولي اهتماماً بأقوات الناس بسبب عدم ثقته في المشاركة بالحكومة الجديدة» .

*صحيفة»الصباح»

عادل الجبوري:

الانسحاب الصدري ومتاهات الأزمة العراقية

بينما كانت الجهود والمساعي منصبّة على إقناع الصدر بالقبول بمبدأ التفاهم مع شركائه في البيت الشيعي، فإنها الآن راحت تنصبّ على كيفية إبقائه في دائرة الحراك للحؤول دون الذهاب إلى الخيارات السلبية الخطيرة.

إذا كانت الأزمة السياسية في العراق ظلت طيلة ٨ شهور محشورة في عنق الزجاجة، في ظل تباين المواقف والتوجهات بين الفرقاء، لاسيما الطرفين الرئيسيين للمكوّن الشيعي، المتمثلين بالتيار الصدري والإطار التنسيقي، فإن إعلان زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، انسحابه من العملية السياسية، خلط الأوراق وأربك المشهد العام إلى حد كبير، وفتح الباب واسعاً للمزيد من الاحتمالات والقراءات والفرضيات السيئة والمتشائمة.

انسحب الصدر بعد أن وجد نفسه عاجزاً عن تطبيق رؤيته بتشكيل حكومة أغلبية وطنية مع شركائه من الكرد والسنة، بعيداً عن قوى الإطار التنسيقي، ورافضاً بشكل قاطع التوافق والتفاهم مع الأخيرة. ولا شك أن

انسحابه يعني الشيء الكثير، ارتباطاً بالثقل السياسي والشعبي الذي يمتلكه الصدر وتياره، فضلاً عن وجوده في مختلف مفاصل الدولة ومؤسساتها، وبما يمكّنه من توجيه الأمور كيفما يريد، سواء كان مشاركاً في الحكومة وحاضراً في البرلمان أو العكس.

وبينما كانت الجهود والمساعي منصبّة على إقناع الصدر بالقبول بمبدأ التفاهم مع شركائه في البيت الشيعي، فإنها الآن راحت تنصبّ وتتركزعلى كيفية إبقائه في دائرة الحراك والدور الإيجابي لرسم معالم المرحلة المقبلة وصياغة ملامحها، للحؤول دون الذهاب إلى الخيارات السلبية الخطيرة.

وفي ما يتعلق بخطوة الصدر أو قراره، هناك جملة حقائق لا يمكن بأي حال من الأحوال التغاضي عنها أو القفز فوقها، من أجل الإحاطة بأبعاد المشهد وتفاصيله، وتداعياته وتفاعلاته ومساراته القادمة.

> **انسحب الصدر بعد أن وجد نفسه عاجزاً عن تطبيق رؤيته بتشكيل حكومة أغلبية مع شركائه**

من بين أبرز تلك الحقائق، تقديم أعضاء الكتلة الصدرية في مجلس النواب العراقي، البالغ عددهم ٧٣ نائباً استقالاتهم على ضوء توجيه زعيم التيار السيد مقتدى الصدر، يعدّ تحوّلاً مهماً في مسارات الحراك السياسي القائم في الساحة العراقية طيلة الشهور الـ ٨ المنصرمة، التي أعقبت الانتخابات البرلمانية المبكرة في ١٠ تشرين الأول /أكتوبر الماضي. هذا التحوّل المهم يرتبط في جانب منه بالثقل العددي الأكبر الذي يمثله التيار الصدري في مجلس النواب، مقارنة بالكتل والكيانات الأخرى، وفي جانب آخر منه - وكما أشرنا آنفا- يرتبط بالثقل السياسي والجماهيري للتيار وزعيمه في مجمل العملية السياسية.

وعلى ضوء ذلك الانسحاب، تبرز حقيقة تبدل خارطة البرلمان وتغير حجوم بعض الكتل، وتحديداً الشيعية منها، ما يعني انبثاق تحالفات واصطفافات جديدة، من شأنه أن يمهد الطريق لبلورة الكتلة البرلمانية الأكبر، والتي يقع على عاتقها تسمية رئيس الوزراء، وبالتالي كسر الجمود وإنهاء حالة الانسداد السياسي. واضح جداً أن زمام المبادرة بات الآن بيد قوى الإطار التنسيقي، من دون أن يعني ذلك ذهابها منفردة لصياغة معالم المشهد القادم، لأنها حتى لو أرادت ذلك، فسوف تصل إلى طريق مسدود، وتعيد إنتاج الأزمة وتدويرها، بدلاً من حلها وحلحلتها. ولا شك أن التواصل وتوسيع دائرة الحوار إلى أقصى قدر ممكن مع التيار الصدري- حتى بعد انسحابه- ومع المستقلين، يمكن أن يساهما في تسريع حسم الأمور داخل البيت الشيعي، من خلال الاتفاق على رئاسة الوزراء، للانتقال إلى المساحات والفضاءات الوطنية الأوسع والأشمل.

وخلال الأيام القليلة الماضية، انطلقت إشارات إيجابية من بعض قيادات الإطار التنسيقي تجاه التيار الصدري تحديداً، والشركاء الآخرين على وجه العموم.

ففي تغريدة له، قال رئيس الوزراء الأسبق وزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، «إن علاقتنا مع القوى والأحزاب والتيارات الإسلامية بمن فيهم الإخوة في التيار الصدري، لها هدف كبير وتتعلق بمسؤولية خطيرة، تفرض علينا دائماً الحرص عليها والبحث عن نقاط الالتقاء والتعاون والتكامل وهي كثيرة، وليس التقاطع والتنافر أو الخصومة والإقصاء.».

في الوقت نفسه، أكد رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، في كلمة له، «أقف وقفة إجلال وإكبار لمواقف سماحة السيد مقتدى الصدر من أجل الشعب، ومن أجل عبور هذه المرحلة»، و«أن الذي يراهن على الاقتتال الشيعي متوهم لوجود المرجعية والقيادات السياسية الواعية».

وبمعنى مقارب، تحدث رئيس تيار الحكمة السيد عمار الحكيم، حينما أعرب عن أسفه الشديد «لانسحاب الإخوة في الكتلة الصدرية وتقديمهم الاستقالات، فهم شركاء أساسيون في بناء العراق الجديد، وهم ركيزة أساسية في العملية السياسية، ولا يمكن لأحد أن يملأ فراغ أحد بحكم التنوع العراقي وكثرة الرؤى والمشارب السياسية»، مؤكداً أن «الأمور ذاهبة إلى خير، ولن تمضي لأي صِدام بحكمة الجميع وحصافة كل المكوّنات العراقية».

> **على ضوء الانسحاب تبرز حقيقة تبدل خارطة البرلمان وتغير حجوم بعض الكتل، ما يعني انبثاق تحالفات جديدة**

في السياق نفسه، تحدث رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض وساسة آخرون في الإطار التنسيقي، فضلاً عن صدور توجيهات مشددة من قيادات الإطار لوسائل الإعلام التابعة أو القريبة من مكوّناته بضرورة تجنب الخطاب الانفعالي والتحريضي المؤزم للأمور، ناهيك بالانسياق وراء التحليلات المتشائمة والسلبية، والسعي الجاد لتبني مواقف التهدئة والترويج لها، والتطمين والتقريب بين الشركاء.

ورغم أن زعيم التيار الصدري، أعاد التشديد على موقفه الثابت بالانسحاب من العملية السياسية، خلال لقائه أعضاء الكتلة الصدرية المستقيلين من البرلمان في مكتبه الخاص، في حي الحنانة بمحافظة النجف الأشرف، مضيفاً إليه التعهد بعدم المشاركة في أي انتخابات برلمانية مبكرة يشارك فيها الفاسدون، رغم ذلك، فإن مجمل خطابه بهذا الشأن بدا هادئاً ومتوازناً إلى حد كبير، وبعيداً عن الانفعال والتصعيد والتحريض، وهو ما يتقاطع تماماً مع القراءات التي تذهب إلى أنه (الصدر) سيلجأ إلى تحريك الشارع مستفيداً من ثقله الشعبي، والولاء الكبير والطاعة المطلقة له من قبل الجمهور الصدري.

بقاء التيار الصدري، بقياداته وقواعده قريباً أو جزءاً من مشهد الأحداث وصناعة القرارات والخطوات الاستراتيجية، من شأنه أن يقطع الطريق على أسوأ الخيارات والاحتمالات، التي ربما تسعى بعض الأطراف الداخلية والخارجية لإيصال العراق إليها، خصوصاً ضمن دائرة المكوّن الشيعي، فضلاً عن ذلك، فإن وجود المرجعية الدينية وإمكانية تدخلها عند النقاط الحرجة والمنعطفات الخطيرة، وإدراك الزعامات السياسية الشيعية مخاطر الصدام بين قوى المكوّن الأكبر وتبعاته، يمثل عوامل أساسية أخرى تحول دون الصدام، وتساعد في إنهاء الانسداد.

بيد أن قرار الانسحاب الصدري، لم ولن تقتصر آثاره وانعكاساته على المكوّن الشيعي الأكبر فقط، بل ستمتد إلى المكوّنين السني والكردي، إذ إن التحوّل الآخر المهم جراء ذلك القرار هو اختلال موقعية ومحورية التحالف الثلاثي (إنقاذ وطن) الذي كان مؤلفاً من التيار الصدري (٧٣ نائباً)، وتحالف السيادة بشقّيه الحلبوسي والخنجر المكوّن من حوالى (٦٠ مقعداً)، والحزب الديمقراطي الكردستاني الحائز على (٣١ مقعداً).

ففي حين كان الطرفان الكردي والسني يسعيان بقوة إلى تأمين أغلبية الثلثين لتمرير مرشحهما الكردي لرئاسة الجمهورية، ثم تسمية مرشح الصدر لرئاسة الوزراء، وإذا بكل الحسابات تختل والأوراق تختلط بانسحاب التيار، وإعلان السيد الصدر بأن حلفاءه في تحالف «إنقاذ وطن» في حلّ منه، ولهم اتخاذ ما يرونه مناسباً من قرارات. ولعلّ الارتباك الأكبر سيكون في دائرة «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، الذي كان يأمل من خلال التحالف الثلاثي وما يمكن أن يضمّه من المستقلين، تمرير مرشحه لرئاسة الجمهورية، وزير الداخلية الحالي في الحكومة المحلية لإقليم كردستان ريبر أحمد البارزاني، وبانسحاب الصدريين، ربما تكون آمال «الديمقراطي» الاستحواذ على رئاسة الجمهورية من قبضة غريمه «الاتحاد الوطني الكردستاني» قد تبددت بصورة كاملة أو شبه كاملة، لاسيما في ظل تحالف الأخير منذ وقت مبكر واصطفافه مع «الإطار التنسيقي»، حتى بات جزءاً رئيسياً فيه.

وربما لا تكون وطأة الانسحاب الصدري على المكوّن السني، متمثلاً بتحالف السيادة المتشكل من تحالف رئيس البرلمان محمد الحلبوسي مع غريمه السابق خميس الخنجر، بالقدر نفسه على المكوّن الكردي، وبالخصوص «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، لأن الأول يرى أن حصته في أي تشكيلة حكومية قادمة ستكون مضمونة، فضلاً عن أنه حصل منذ البداية على رئاسة البرلمان، علماً بأن هذا الموقع يبدو مهدداً وعرضة لرياح التغيير، إذا أعيد ترتيب الأوراق من جديد، لاسيما مع اتساع نطاق الضغوطات السياسية والعشائرية من داخل فضاء المكوّن السني ضد الحلبوسي، والدعوات المتواصلة إلى وضع حد لاستئثاره ونزعاته الديكتاتورية الإقصائية بالاستفادة من نفوذه الرسمي.

وبتعبير أكثر وضوحاً، فإن التحالف الثلاثي، الذي لم يعد ثلاثياً بعد انسحاب الصدر، سيكون أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما حلّه وطيّ صفحته، وإما القبول بالأمر الواقع وتقديم التنازلات وخفض سقف الشروط والمطالب، سواء لشركائه من المكوّن نفسه أو للقوى الأخرى صاحبة النفوذ والتأثير الأكبر في الساحة الوطنية.

وتؤكد بعض الأوساط المطلعة، أن ردود الفعل الكردية والسنية المعلنة، وتحديداً من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«تحالف السيادة»، حيال قرار الانسحاب الصدري، لا تعكس حقيقة ما يقال في الكواليس، ما يعكس مدى الاستياء والقلق والاضطراب والحيرة في كيفية إعادة ترتيب الأوراق والحسابات، بما يقلل إلى أقصى قدر ممكن من الخسائر والاستحقاقات.

> **التحالف الثلاثي، الذي لم يعد ثلاثياً بعد انسحاب الصدر، سيكون أمام خيارين أحلاهما مرّ**

وفي نهاية المطاف، في حال قررت مختلف القوى المحافظة على القدر المعقول من مكاسبها وحضورها، فما عليها إلا التفاهم والتوافق في مساحاتها وفضاءاتها المكوّناتية الخاصة أولاً، ثم على صعيد المساحات والفضاءات الوطنية. وهذا هو خيار «الإطار التنسيقي» منذ البداية، كبديل ومخرج مناسب للتخلص من خيار الانسداد والانغلاق والمراوحة في المكان نفسه.

*الميادين.نت

مهند عدنان:

هل هي عودة الدكتاتورية؟

حرية التعبير في العراق مهدَّدة

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بينما يواصل السياسيون التحذير من مخاطر الخطاب البعثي ونزعته التخريبية، تَسُرُّهم جدًا الاستفادة من الإطار القانوني القمعي الذي كان قائمًا في النظام القديم ولا يزال ساريًا، وهو يضمن قدرتهم على إسكات الخصوم السياسيين متى شاءوا. فما زال السياسيون الحساسون إزاء النقد الذين يستهدفون الخصوم السياسيين، ويُسكِتون المنتقدين، ويكبتون عملية المساءلة التي يقودها المواطنون يستخدمون غالبًا بعض الأقسام من قانون عقوبات عام ١٩٦٩ التي سعت إلى الدفاع عن «حزب البعث» الاستبدادي وأجهزته الحكومية من الانتقادات.

يؤكد القمع الحالي الذي تعاني منه وسائل الإعلام القول المأثور العراقي بأن عام ٢٠٠٣ أسقط صدام ليستبدله بألف صدام. وفي حين اتضحت الخطوط التي لا يستطيع النقاد تجاوزها علنًا، لا يمكن الآن توقُّع ما يستطيع الإعلاميون والمحللون والناشطون قوله وما لا يمكنهم قوله من دون التعرض لخطر العقاب. وركّز البعض في الأشهر الأخيرة على تراجُع حرية التعبير في إقليم كردستان – ولكن يمكن أن ينطبق الأمر نفسه، بشكل انتقائي، على العراق الفيدرالي أيضًا. ويعتمد بدرجة كبيرة احتمال وقوع المتحدث في أفخاخ الملاحقة القانونية غير المكتوبة على خمسة أبعاد هي: الوزن السياسي للشخص الذي ينتقده، ومدى حساسية ذلك الشخص إزاء النقد، وتفضيله الملاحقة القانونية بدلاً من التخويف الشخصي، وحجم الجمهور الذي يطاله الناقد، وخطورة النقد الموجه ضد خصمه.

يُعد إصلاح قانون العقوبات عملية سهلة من الناحية النظرية، إذ يستطيع مجلس النواب تعديل القانون متى

> أدت المؤسسات المهنية والحماية القانونية الى خذلانهم مرارا وتكرارا.

شاء أو يقوم القضاء بإلغاء المواد إذا طُعِن في دستوريتها بشكل مناسب. إلا أن هذين الطريقين مسدودان بالكامل. ففي الأشهر الأخيرة (وعلى مر السنين)، ازداد انخراط القضاء العراقي في السياسة وأصبح، على الرغم من سعيه وراء الأضواء السياسية، يخاف من النقد العام الذي تتعرض له حتمًا أي شخصية عامة. وحتى إذا رُفعت قضية إلى «المحكمة الاتحادية العليا» من أجل إلغاء أقسام قانون العقوبات التي تنتهك حرية التعبير و/أو تشكل آثار النزعة الاستبدادية البعثية، من غير المحتمل أن يتحقق ذلك نظرًا إلى الحماية التي توفرها تلك الأقسام. وبالنسبة إلى البرلمان، يُعَدّ تعديل القوانين أمرًا روتينيًا، ولكن يبدو من المستحيل تصديق أن ١٦٥ نائبًا سيسعون إلى إلغاء أقسام قانون العقوبات التي تسمح لهم بملاحقة الخصوم السياسيين والناشطين الفاعلين على حدٍ سواء.

وفي ظل انسداد هذين الطريقين الداخليين، لا بد من إيجاد بديل. وفي بعض البلدان، تمكنت الضغوط الخارجية التي مارسها نشطاء المغتربين من إثارة دعم الشارع والمطالبة بتغيير القوانين القمعية المماثلة. ولكن في السياق العراقي، أدى تشويه سمعة المغتربين على نطاق واسع في أعقاب نصائحهم السيئة والنفعية للحكومات الغربية قبل غزو العراق مباشرةً إلى إعاقة قدرة هذه المجتمعات على التأثير في السياسة الداخلية. وفي سياق متصل، يرى الكثيرون في القيادة العراقية وفي الشارع أن المغتربين والسياسيين المزدوجي الجنسية هم بعيدين عن الوضع، ما يقلل من احتمال قدرتهم على إحداث تغيير. وإلى جانب حقيقة أن حتى حملات الدعوة الأكثر نجاحًا ستظل تواجه المسارين الحكوميين المشار إليهما سابقًا، يُطرَح السؤال الآتي: كيف يمكن بالفعل إحداث تغيير حقيقي؟ إن الحكمة التقليدية المتمثلة في سيطرة الإصلاحيين على السلطة بناء على طلب الناخبين المحبطين هي بديل محتمل (ضعيف)، ولكن بعد مرور ثمانية أشهر من الانتخابات التي أُشيد بها كعامل تغيير أساسي، من الصعب رؤية مثل هذا التحول في مستقبل العراق.

في أوائل حزيران/يونيو، استهدفت السلطة القضائية مرة أخرى الكاتب والصحافي العراقي البارز سرمد الطائي بسبب تعليقاته السياسية – وهو يقيم أساسًا في شبه منفى في أربيل منذ عهد المالكي بسبب مضايقة رئيس الوزراء السابق له ومذكرات التوقيف بحقة لانتقاده الصريح لتشكيل الحكومة. ففي برنامج «المحايد»، انتقد الطائي «مجلس القضاء الأعلى» ورئيسه فائق زيدان نفسه بسبب تدخلهما السياسي طوال فترة تشكيل الحكومة. وتجنب أيضًا بجهدٍ الحديث عن «المحكمة الاتحادية العليا» – في إشارة إلى أن المسألة غير ضرورية نظرًا إلى سيطرة زيدان على المؤسسة. وذهب الطائي، الثائر الدائم، إلى أبعد من ذلك قائلاً إن فيض النشاط المدني والرغبة في تحقيق

> يؤكد القمع الحالي الذي تعاني منه وسائل الإعلام القول المأثور بأن عام 2003 أسقط صدام ليستبدله بألف صدام

تغيير سياسي حقيقي لا يمكن لأحد أن يردعهما... بما في ذلك المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، أو «الحرس الثوري الإيراني»، أو الجنرال الراحل قاسم سليماني (في إشارة على الأرجح إلى الميليشيات التي كان يقودها سابقًا).

من المستبعد أن تنفذ السلطات مذكرة التوقيف التي أصدرتها بحق الطائي (ما لم يدخل مجددًا إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الفيدرالية)، ولكن الضرر لحق بمئات الصحافيين والإعلاميين الذين وقّعوا للتو بيان تحذير بشأن حرية التعبير في العراق، ويعتقدون الآن أنهم قد يكونون الضحية التالية. والبيان الذي صدر في ٣ حزيران/يونيو تحت عنوان «دفاعًا عن حرية التعبير»، والذي لا يزال عدد الموقعين عليه يتزايد بعد أن تجاوز ألفَي موقع، هو على الأرجح مبادرة أطلقها صحافيون بارزون. ويسعى الموقعون عليه إلى الدفاع عن حرية التعبير لدى العراقيين، عبر دعوة المؤسسات الحكومية، وخاصةً القضاء، إلى احترام الحق الذي يضمنه الدستور في التحدث بحرية وانتقاد استخدام لغة ذاتية للغاية في مختلف الشكاوى القانونية. ويستنكر البيان الجهود التي يبذلها المسؤولون في سبيل الحد من التعليقات العامة، معلنًا أن وظيفتهم هي خدمة ناخبيهم، وليس ضبط أفكارهم. ومع ذلك، يبدو أن مذكرة توقيف الطائي هي أقرب ما سيصل إليه الصحافيون كرد رسمي.

إن مخاوف الصحافيين لها ما يبررها، نظرًا إلى الطبيعة المتقلبة التي تتسم بها عملية مقاضاتهم (واضطهادهم). وتصدّرت عناوين الأخبار قضية التشهير الجارية ضد العضو السابق في «مفوضية حقوق الإنسان»، علي البياتي، بسبب تعليقاته على مزاعم التعذيب الذي يُمارَس بحق معتقَلي الحكومة، وأدت هذه القضية إلى نفيه الاختياري. ورُفضت أخيرًا القضيةالمرفوعة ضد المعلّق أحمد ملا طلال بسبب إحضاره ممثلاً لتجسيد دور عميد فاسد في الجيش – مع أنه رفض بجرأة الاعتذار من وزارة الدفاع.

لا يشمل نطاق هذه القضايا المتعلقة بحرية التعبير بأي حال من الأحوال أولئك الذين يشغلون مناصب بارزة حصرًا – ومن بين المستهدَفين الآخرين الناشط المقيم في صلاح الدين يزيد الحسون، الذي استهدفه المحافظ بسبب انتقاداتٍ أدلى بها على وسائل التواصل الاجتماعي (مع أن المحافظ أسقط الدعوى في وقت لاحق)، وصالح الحمداني الذي استُهدف كذلك بعد إعادة نشر منشور قديم على موقع «فيسبوك» فسّره أنصار التيار الصدري على أنه يشكل إهانة لأسرة مقتدى الصدر. وأدت هذه الحادثة إلى إقالة الحمداني من «شبكة الإعلام العراقي» التي تملكها الدولة. ويمكن تعداد عشرات القضايا الأخرى المشابهة – وفي كل حالة، تعتمد النتيجة على احتساب الأبعاد الخمسة المذكورة أعلاه، ما يترك النتائج غير واضحة أبدًا.

وعلى الرغم من الإحباط الواضح الـذي يشعر به

> مخاوف الصحافيين لها ما يبررها، نظرًا إلى الطبيعة المتقلبة التي تتسم بها عملية مقاضاتهم (واضطهادهم)

الصحافيون من الوضع الحالي في العراق، والذي عبروا عنه في بيانهم الأخير، لا تزال المؤسسات المهنية المصممة لحمايتهم غير كافية، تمامًا مثل الحماية القانونية الممنوحة لهم. ومن الجدير بالذكر أن مؤيد اللامي أُعيد انتخابه لولاية رابعة في نيسان/أبريل الماضي كنقيب الصحافيين العراقيين بنسبة ٧٧٪ من الأصوات. ومع هذا الهامش الواسع من الدعم، قد تشير إعادة انتخابه إلى أن الصحافيين مرتاحون للوضع الراهن، وإلى عدم وجود مشاكل جوهرية تتعلق بحرية التعبير في العراق. ولكن كما توضح القضايا المذكورة أعلاه، يشير الواقع إلى عكس ذلك تمامًا، ويثير ذلك التساؤلات عن سبب تصويت ١١٨٤ صحافيًا لإبقاء اللامي ممثلاً عنهم.

في عدة بلدان أخرى، يعتمد المهنيون على نقابات الصحافيين من أجل الدفاع عنهم في حال ارتكاب الحكومة للتجاوزات. ويختلف الواقع في العراق، إذ تشير حقيقة أن عدد الصحافيين الذين وقّعوا على بيان التحذير غير الرسمي يفوق عدد أصوات اللامي إلى أن عدة صحافيين وإعلاميين لا يعتبرون أن النقابة هي المدافع عنهم. والحقيقة المُرّة بشأن النقابات العراقية هي أنها تعمل كمدافع آخر عن الوضع الراهن. ففي الواقع، لم تُصدِر «نقابة الصحافيين» سوى بيانات روتينية حول حرية التعبير، من دون الدفاع فعليًا عن المتهَمين باستخدام هذه المواد الجائرة من قانون العقوبات التي تعود إلى عهد صدام.

لا يستطيع الصحافيون العراقيون الاعتماد إلا على قلة قليلة للدفاع عنهم. واستمرار هؤلاء الصحافيين في القيام بعملهم والضغط من أجل تحقيق المزيد من الحريات هو شهادة على شجاعتهم. ومع ذلك، لن تكون سلامتهم مضمونة ما لم توضَع أطر قانونية وغير رسمية أفضل، إلا أن هذا الاحتمال يبقى بعيد المنال للأسف في عراق اليوم.

*مهند عدنان، هو شريك في مؤسسة رؤية للتنمية، وهي شركة للتحليل السياسي الدعوة، وهو أيضا محلل سياسي واستراتيجي اتصالات، يتمتع بخبرة كبيرة من العمل مع السياسيين الطموحين والناشطين المدنيين والمسؤولين المنتخبين. استقي عدنان خبرته كمسؤول اتصال حكومي متمرس وخبير سياسي ومستشار استراتيجي من خلال عمله لأكثر من عشرة سنوات مع كبار القادة الحكوميين والمستشارين الدبلوماسيين ووكالات التنمية والمتخصصين في مجال الأمن. وهو حاصل على دبلوم في إدارة الحملات السياسية من كلية الحملات في جامعة ييل ودرجة البكالوريوس من جامعة التراث.

تركيا والسعودية تدشنان حقبة جديدة بعد سنوات من التوتر

*المرصد-فريق الرصد

أكدت تركيا والسعودية خلال محادثات في أنقرة عزمهما على بدء حقبة جديدة من التعاون المشترك في الوقت الذي يستهدف فيه البلدان التطبيع الكامل للعلاقات بينهما والتي كانت قد انهارت بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وفي بيان مشترك عقب المحادثات بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قال البلدان إنهما بحثا تحسين العلاقات والاستثمار في قطاعات الطاقة والدفاع وغيرهما. كما أكدا على أهمية التعاون بمجال السياحة وتطويرها. فيما ياتي نص البيان المشترك:

بيان ختامي مشترك لزيارة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود إلى جمهورية تركيا

انطلاقاً من العلاقات الأخوية المتميزة والروابط التاريخية الراسخة التي تجمع قيادتي المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا وشعبيهما الشقيقين، وتلبية لدعوة كريمة من فخامة رئيس جمهورية تركيا السيد/ رجب طيب أردوغان، قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء بزيارةٍ إلى جمهورية تركيا في ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٢.

وقد استقبل سموه الكريم فخامة رئيس جمهورية تركيا السيد/ رجب طيب أردوغان حيث جرت مراسم الاستقبال الرسمية في المجمع الرئاسي.

وفي جو سادته روح المودة والإخاء، بما يجسد عمق العلاقات المتميزة بين البلدين، عُقدت جلسة مباحثات رسمية بين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان.

جرى خلال المباحثات استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين من مختلف الجوانب، وتم التأكيد بأقوى صورة على عزمهما المشترك لتعزيز التعاون في العلاقات الثنائية بين البلدين بما في ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية، وتبادل الجانبان وجهات النظر حيال أبرز المستجدات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

ناقش الجانبان سبل تطوير وتنويع التجارة البينية، وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، وتذليل أي صعوبات في هذا الشأن، وتكثيف التواصل بين القطاعين العام والخاص في البلدين لبحث الفرص الاستثمارية وترجمتها إلى شراكات ملموسة في شتى المجالات، مشيدين بالمقومات الاقتصادية الكبيرة للبلدين بصفتهما عضوين في مجموعة العشرين، والفرص التي تقدمها رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مجالات الاستثمار، والتجارة، والسياحة، والترفيه، والتنمية، والصناعة، والتعدين، ومشاريع البناء والنقل والبنى التحتية)بما في ذلك المقاولات(، والزراعة، والأمن الغذائي، والصحة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، والإعلام، والرياضة، واتفقا على تفعيل أعمال مجلس التنسيق السعودي التركي، ورفع مستوى التعاون والتنسيق حيال الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والعمل على تبادل الخبرات بين المختصين في البلدين.

أعرب الجانبان عن تطلعهما للتعاون في مجالات الطاقة، ومنها البترول وتكريره والبتروكيماويات، وكفاءة الطاقة، والكهرباء، والطاقة المتجددة، والابتكار والتقنيات النظيفة للموارد الهيدروكربونية، والوقود المنخفض الكربون والهيدروجين، والعمل على توطين منتجات قطاع الطاقة وسلاسل الإمداد المرتبطة بها، وتطوير المشروعات ذات العلاقة بهذه المجالات.

وفي مجال البيئة والتغير المناخي، رحبت جمهورية تركيا بإطلاق المملكة لمبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر» وأعربت عن دعمها لجهود المملكة في مجال التغير المناخي من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي أطلقته المملكة، وأقره قادة دول مجموعة العشرين. وجدد الجانبان تأكيدهما على أهمية الالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس، وضرورة تطوير وتنفيذ الاتفاقية المناخية بالتركيز على الانبعاثات دون المصادر. وأكد الجانبان دعمهما للمبادرتين اللتان أطلقتا خلال ترؤس المملكة لاجتماعات مجموعة قمة العشرين ٢٠٢٠م، وهما (المبادرة العالمية لخفض تدهور الأراضي وتعزيز المحافظة على الموائل الأرضية) ومبادرة (منصة تسريع البحث والتطوير في مجال الشعب المرجانية العالمية.

اتفق الطرفان على تطوير شراكات إنتاجية واستثمارية في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والمدن الذكية، وتشجيع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص العاملة في هذه المجالات على التعاون.

دعا الجانب التركي الصناديق الاستثمارية العاملة في بيئة ريادة الأعمال السعودية للاستثمار في الشركات الناشئة في تركيا، وإقامة شراكات معها.

اتفق الطرفان على تعزيز واستمرار العلاقات بين «مؤسسة المواصفات التركية» و «الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس «في إطار اتفاقيات التعاون الموقعة بين المؤسستين المعنيتين.

اتفق الطرفان على تبادل زيارات العلماء، في نطاق بروتوكول التعاون الموقع بين مجلس البحث العلمي والتكنولوجي في تركيا «توبيتاك» و «مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا» في عام ٢٠١٦.

أكد الطرفان على ضرورة تعزيز وتطوير أنشطة التعاون بين «إدارة تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تركيا» و»الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية».

وفي الشأن الدفاعي، اتفق الجانبان على تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في مجالات التعاون الدفاعي، وتعزيزه وتطويره، بما يخدم مصالح البلدين، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

اتفق الطرفان على تعزيز التعاون العدلي، والعمل على تبادل الخبرات بين المختصين في المجالين القضائي والعدلي.

أكد الجانبان على أهمية التعاون في المجال السياحي وتنمية الحركة السياحية بين البلدين، واستكشاف ما تزخر به كل بلد من مقومات سياحية، وتعزيز العمل المشترك بما يعود بالنفع على القطاع السياحي وتنميته حسب الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين.

أكد الطرفان على أهمية تعزيز التعاون بين هيئات الطيران المدني الوطنية، وتسهيل الإجراءات الإدارية لعمليات شركات الطيران.

اتفق الطرفان على عزمهما على تطوير التعاون القائم بين البلدين في مجال الصحة. وسيقوم الطرفان باستكشاف فرص التعاون في مجال الاستثمارات الصحية.

أعرب الجانب السعودي عن امتنانه لدعم تركيا لترشح الرياض لاستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠.

أكد الطرفان سعيهما لتكثيف التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بخصوص المسائل والقضايا الهامة على الساحتين الإقليمية والدولية وبما يسهم في دعم وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ودعم الحلول السياسية لكافة الأزمات في دول المنطقة مع التأكيد على عدم المساس بسيادة أي منها والسعي لكل ما من شأنه إبعاد دول المنطقة عن التوترات، وإرساء دعائم الأمن والاستقرار فيها.

كما أكد الطرفان عزمهما على زيادة التعاون والتنسيق الفعال بينهما في إطار المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها منظمتي: التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. ومواصلة تعاونهما الوثيق بما يضمن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

عبر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود عن شكره لحسن ضيافة رئيس جمهورية تركيا السيد رجب طيب أردوغان وكذلك الألفة والمحبة اللتين سادتا خلال زيارة سموه والوفد المرافق له.

وثمن فخامة رئيس جمهورية تركيا جهود المملكة في تنظيم موسم الحج للعام الماضي ١٤٤٢هـ، رغم التحديات التي تسببت فيها جائحة كورونا، وما تبذله لخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من حجاج ومعتمرين وزوار معبرا عن

ارتياحه لزيادة أعداد الحجاج والمعتمرين هذا العام، وشكر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود على جهودهما في هذا الشأن.

في ختام اللقاء أكد الطرفان عزمهما على مواصلة تطوير التعاون على أساس الأخوة التاريخية، لخدمة المصالح المشتركة للبلدين والشعبين ومستقبل المنطقة بما يحقق المنفعة للجميع.(نهاية البيان)

ووصل ولي العهد السعودي يوم الأربعاء إلى تركيا للمرة الأولى منذ سنوات لإجراء محادثات مع الرئيس رجب طيب أردوغان بهدف التطبيع الكامل للعلاقات التي تضررت بشدة منذ مقتل خاشقجي.

ويسعى أردوغان للحصول على دعم مالي من شأنه أن يساعد في تخفيف معاناة الاقتصاد التركي المحاصر بالمشكلات قبل انتخابات رئاسية يخوضها وسط أزمة اقتصادية طاحنة.

وفي أبريل أجرى الرئيس التركي محادثات منفردة مع الأمير محمد في المملكة بعد حملة استمرت لأشهر بغية إصلاح العلاقات بين القوتين الإقليميتين، بما شمل إسقاط المحاكمة الخاصة بمقتل خاشقجي في إسطنبول عام ٢٠١٨.

وقال أردوغان الأسبوع الماضي إنه والأمير محمد، سيناقشان «إلى أي مستوى أعلى بكثير» يمكن أن يصلا بالعلاقات خلال المحادثات في أنقرة.

وقال مسؤول تركي كبير طلب عدم نشر اسمه إن الزيارة من المتوقع أن تحقق «تطبيعا كاملا واستعادة فترة ما قبل الأزمة»، مضيفا «حقبة جديدة ستبدأ».

واستقبل الرئيس التركي ولي العهد استقبالا رسميا في القصر الرئاسي في أنقرة وتصافحا وتعانقا قبل مقابلة أعضاء الحكومة التركية. ولم يتم الإعلان عن صدور بيانات عامة بعد اللقاء.

وقال المسؤول التركي إن البلدين رفعا القيود المفروضة على التجارة والرحلات الجوية وعرض المسلسلات التلفزيونية مع إيقاف التغطية الإعلامية السلبية المتبادلة.

وأضاف أن اتفاقات في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن ستُوقع خلال زيارة الأمير محمد، بينما يجري العمل أيضا على خطة لدخول الصناديق السعودية أسواق رأس المال في تركيا.

ومع ذلك، أفاد المسؤول بأن المفاوضات بشأن خط مبادلة عملات محتمل والذي يمكن أن يساعد في إنعاش احتياطيات تركيا الأجنبية المتناقصة، لا تتحرك «بالسرعة المطلوبة» وستتم مناقشتها على انفراد بين أردوغان والأمير محمد.

وتمثل الزيارة التي تشمل حفل الترحيب في القصر الرئاسي تحولا في العلاقات بين البلدين. وأوقفت أنقرة بالفعل جميع الانتقادات وأوقفت المحاكمة في جريمة قتل خاشقجي في أبريل وأحالت القضية إلى الرياض في خطوة استنكرتها جماعات حقوق الإنسان وانتقدتها أحزاب المعارضة.

وتأتي الزيارة في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد التركي ضغوطا كبيرة بسبب تراجع الليرة وارتفاع التضخم إلى أكثر من ٧٠ بالمئة. ويقول محللون إن الأموال السعودية والعملة الصعبة قد تساعد أردوغان في حشد الدعم قبل انتخابات مشددة بحلول يونيو ٢٠٢٣.

وقال المسؤول التركي إن السعودية قد تكون مهتمة بشركات تابعة لصندوق الثروة التركي أو في أماكن أخرى أو بالقيام باستثمارات مماثلة لتلك التي قامت بها الإمارات في الأشهر القليلة الماضية.

وأضاف المصدر أن الزعيمين سيناقشان أيضا إمكان بيع طائرات تركية مسيرة مسلحة إلى الرياض.

حسني محلي:

ابن سلمان في تركيا.. هل من «صيدة جديدة»؟

في مقابلته مع التلفزيون القطري في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وبعد ٣ أشهر من التوتر بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، قال رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم: «مع بداية الأزمة السورية، توجّهت إلى السعودية، وقابلت الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، بناءً على تعليمات من سمو الأمير الوالد، وقلت له هذه الحالة في سوريا وقال لي نحن معكم، أنتم سيروا في هذا الموضوع ونحن ننسّق، ولكن فلتبقوا أنتم مستلمين الموضوع.

ولدينا أدلّة كاملة لاستلام هذا الموضوع وكان أي شيء يذهب إلى تركيا يُنسَّق مع القوّات الامريكية وكان توزيع كل شيء يتمّ عن طريق القوات الامريكية والأتراك ونحن والإخوان في السعودية، كلهم موجودون عسكرياً، ربّما حصل خطأ أنّ فصيلاً دُعم في فترة، لكن ليست داعش، هذا موضوع مُبالَغ به، ربّما كانت هناك علاقة مع النصرة، ربّما، أنا والله لا أعرف عن هذا الموضوع. وتهاوشنا جميعاً على الصيدة التي ضاعت منا أثناء تهاوشنا عليها. ونحن ليس عندنا ثأر مع بشار الأسد، فهو كان صديقاً لنا، لكن أنتم الخليجيين كنتم معنا في خندق واحد، غيّرتم، قولوا لنا لنغير نحن

أيضاً».

كلام حمد بن جاسم الذي عاد وكرره في أكثر من لقاء صحافي وآخره مع جريدة «القبس» الكويتية إنما يلخص الواقع العربي والإقليمي بعد التحولات التي شهدتها المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية، وأهمها تطبيع الأنظمة العربية والإسلامية مع الكيان الصهيوني، واستمرار تآمر هذه الأنظمة على القضايا الوطنية والقومية لدول وشعوب المنطقة وأهمها فلسطين.

فبعد المصالحة الخليجية في قمة العلا في ٥ كانون الثاني /يناير ٢٠٢١، واللقاء المثير (وفق المسرحية الامريكية) الذي جمع تميم آل ثاني ومحمد بن سلمان وطحنون بن زايد على شاطئ البحر الأحمر في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، استعجل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في مساعيه للمصالحة مع عدوه اللدود محمد بن زايد، الذي كان متهماً بتمويل محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ ضد إردوغان.

فبعد الاتصال الهاتفي الذي أجراه الأخير معه في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١، وصل ابن زايد أنقرة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ليفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، بانعكاسات ذلك على الدور التركي المحتمل والجديد في المنطقة وبلاعبها الرئيسي «إسرائيل».

ويفسر ذلك اتصالات إردوغان المتكررة بالرئيس الإسرائيلي اتسحاق هرتسوغ، الذي زار أنقرة في ٩ آذار/مارس ٢٠٢٢، على الرغم من انتقادات إردوغان لـ«إسرائيل»، ووصفه إياها أكثر من مرة بأنها «دولة إرهاب»، وهو ما دفعه إلى مهاجمة ابن زايد لأنه وقع على اتفاقية التطبيع مع هذه الدولة. وجاءت زيارة إردوغان إلى جدة في ٢٨ نيسان /أبريل الماضي بعد أن أغلق ملف جريمة جمال خاشقجي لتثبت رغبة إردوغان الجادة في لعب دوره الفعال من جديد في مسرحية «المضحك المبكي» التي لخصها لنا حمد بن جاسم.

زيارة محمد بن سلمان إلى أنقرة، هي الحلقة ما قبل الأخيرة في حسابات إردوغان للعودة إلى تحالفه مع آل سعود، ودخلهم اليومي من البترول لا يقل عن مليار دولار، وهو بحاجة لها أكثر من الآخرين، ليس فقط لمعالجة أزمته المالية الخطيرة، بل أيضاً لتمويل مشاريعه ومخططاته، التي لا ولن يتراجع عنها في سوريا وليبيا والعراق والصومال ولبنان طالما أنها تحظى بالضوء الأخضر السعودي.

> **كلام حمد بن جاسم إنما يلخص الواقع العربي والإقليمي بعد التحولات**

ولولاه لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في سوريا باعتراف حمد بن جاسم من جديد. فالرئيس إردوغان يتمنى لانفتاحه الجديد على السعودية، وسبق بذلك الرئيس بايدن، أن يساعده في دعم موقفه أولاً في واشنطن، وبالتالي «تل أبيب» وعبر منظمات اللوبي اليهودي التي استنفرت كل إمكانياتها لتحقيق المصالحة السعودية-الإسرائيلية، التي يتمنى لها إردوغان أن تحيي سيناريوهات الدور التركي في المنطقة من جديد، وتهدف أولاً للبقاء في سوريا والعراق، وثانياً لمواجهة الحسابات الإيرانية في هاتين الدولتين، وفي لبنان واليمن، وأخيراً لكسب ود «تل أبيب» التي زارها وزيرا الدفاع والخارجية التركيان في

هذا الإطار.

ومع انتظار زيارة الرئيس بايدن إلى جدة ولقائه زعماء دول الخليج، إلى جانب مصر والأردن والعراق، يتمنى إردوغان أن يكون هو أيضاً مدعواً لهذه اللقاءات التي سيبحث تفاصيلها مسبقاً مع ابن سلمان في أنقرة، وكذلك مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني نفتالي بينيت، الذي يقال إنه سيزور تركيا قريباً، أو سيقوم إردوغان بزيارته.

كما سيستمع ابن سلمان، الذي قال عنه إردوغان إنه قاتل ومجرم، إلى وجهات نظره حيال الملفات التي يوليها آل سعود أهمية بالغة في حساباتهم الإقليمية، وبالتنسيق والتعاون مع القاهرة وأبو ظبي اللتين تعترفان بالدور الريادي دينياً ومذهبياً وتاريخياً لآل سعود في العالم الإسلامي، وهو ما سيعني تخلي إردوغان عن مقولاته في زعامة الإسلام والمسلمين، وهو الذي يتغنى بذلك منذ ما يسمّى بـ«الربيع العربي» عندما سحب البساط من تحت أقدام آل سعود فبايعه الإسلاميون بكل فصائلهم السياسية (الإخوانية) والمسلحة، وخاصة في سوريا وليبيا والمناطق الأخرى.

> **زيارة بن سلمان هي حلقة في حسابات إردوغان للعودة إلى تحالفه مع آل سعود**

فاحتمالات الاعتراف التركي بزعامة ابن سلمان للعالم الإسلامي كأحد شروط المصالحة بين الرياض وأنقرة، بانعكاسات ذلك على المصالحة بين القاهرة وأنقرة، سيرفع من دون شك من معنوياته، خاصة بعد أن أغلق إردوغان ملف جريمة جمال خاشقجي، وهو ما فعله الرئيس بايدن أيضاً.

مع التذكير بإغلاق إردوغان ملف الراهب برونسون، بعد تهديدات الرئيس ترامب في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨ ، وكان أمر بإخلاء سبيل الصحافي دانيز يوجال في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ بعد اتصال هاتفي من المستشارة الألمانية ماركل، وهو الذي قال «إن برونسون ويوجال لن يخرجا من السجن طالما أنه في السلطة». وهكذا كان مصير قضية سفينة مرمرة التي أمر إردوغان بإسقاطها في المحاكم التركية والدولية مقابل ٢٠ مليون دولار تبرعت بها «تل أبيب» لعائلات الضحايا العشرة الذين قتلهم «الجيش» الإسرائيلي في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

كل ذلك في الوقت الذي يتمنى إردوغان أن يقطف ثمار انفتاحه على «إسرائيل» والإمارات والسعودية، وقريباً مصر ليساعده ذلك على دعم الدور التركي في سوريا ومواجهة الضغوط الروسية عليه هناك. وهو ما سيعني العودة إلى نقطة الصفر في أحداث «الربيع العربي» عندما «تهاوش الجميع على الصيدة» باعترافات حمد بن جاسم.

ويرى إردوغان في استمرار المواقف العربية ضد دمشق واستمرار «تل أبيب» في التصعيد العسكري ضدها، والحديث عن سيناريوهات خطيرة في لبنان فرصته الثمينة لترسيخ الدور التركي في المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ونفسياً، وهذه المرة بدعم من السعودية وبمصالحتها مع «تل أبيب» سيكون إردوغان قد ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، قد يأتي به ابن سلمان من أحجار رجم الشيطان ومن دون أن يعرف أين سيلقيه إردوغان وعلى من!

*الميادين.نت

*باسل حفار :

تركيا مستمرة في حصد المكاسب.. والمخاطر!

أفسح تموضع تركيا المجال لحصد مكاسب هامة على هامش أزمات العالم.

قررت أن الحرب الوحيدة التي يمكن أن تخوضها هي حربها هي، ولا يجوز أن تكون حرباً تحتمل الخسارة بل يجب أن تكون حرباً بلا خسارة.

كلفة السلام مع روسيا ليست أقل كثيرا من كلفة الحرب، فروسيا لا تعتبر مواقف متزنة تمسك العصا من المنتصف مواقف إيجابية وكافية!

تركيا تمارس الكثير من ضبط نفس، وتتحرك على أرضية صلبة ولا تبدو مستعجلة للحصاد بقدر حرصها على ما بعده، كل هذا يؤشر على ما ستؤول إليه الأمور.

تركيا تواجه ضغطاً داخليا، من الاقتصاد وملف الأمن واللاجئين والمشاريع والاستثمارات الكبيرة، يضعها أمام تحدي الموازنة بين استعجال الحصاد أو انتظار نضوجه.

اتفاق تحويل تركيا لمركز عالمي لتوزيع الحبوب مكسب استراتيجي لكنه تعثر بمماطلة روسيا التي لا ترى وسطية الموقف التركي كافية للمضي بالمشروع وغيره.

تبدو مكاسب تركيا كبيرة واستراتيجية لكنها تنطوي على مخاطر ويبدو أنها اتقنت لعبة «الانحياز الفاعل» وتواجه اليوم اختبار «حصد المكاسب» وليس فقط الاكتفاء بتجاوز المخاطر.

منذ فترة طويلة قررت تركيا أنها ليس طرفاً في حرب أي أحد، هذا القرار ليس وليد العقود الأخيرة ولا التي قبلها. تركيا قررت أن الحرب الوحيدة التي يمكن أن تخوضها هي حربها هي -إن وجدت- وأن هذه الحرب لا يجب أن تكون حرباً من النوع الذي يحتمل الخسارة.

قررت هذا في فترة ما بين الحربين قبل حوالي قرن، بعد أن درست مخرجات الحرب العالمية الأولى وتبعاتها عليها وقررت أن الخطأ الذي ارتكبته كان انحيازها لأحد الأطراف في عالم لا يعرف إلا لغة القوة والمصالح.

وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها وصولاً إلى حرب أوكرانيا اليوم، طورت تركيا كثيراً من قدرتها على اللعب وفق هذه الاستراتيجية (الانحياز الفاعل) واستطاعت مراراً أن تتخطى تحديات عالمية كبيرة بخسائر

معقولة، حتى أصبحت هذه الاستراتيجية جزءاً أصيلاً من طريقة التفكير والتموضع التركي وليس مجرد تكتيك عابر تستخدمه تركيا عند اللزوم.

مع بداية الربيع العربي وصولاً إلى الحالة السورية وجدت تركيا نفسها عدة مرات مطالبة باتخاذ موقف والانحياز لطرف معين غالباً كان الطرف الغربي باعتبارها من معسكره، لكنها حرصت على أن لا تفعل ذلك، كان أوضح اختبار لهذا الفعل هو ليبيا القذافي عندما استجمعت القوى الغربية أدواتها وقررت الإطاحة بالقذافي بطريقة معينة لكن تركيا فاجأت العالم عندما قررت أنها لا ترى أن ذلك من مصلحة ليبيا وأعلنت عدم مشاركتها في العمليات.

لاحقاً حاول الغرب كما العادة معاقبة تركيا على موقفها عبر حرمانها من تركة ليبيا أو ما اعتبر تركة وكنزاً ثميناً في ذلك الوقت، ليتبين لاحقاً أن لعنة التدخل الأوروبي لم تكن لتمر دون أن تحول ليبيا إلى مسرح للإرهاب والحرب الداخلية وتصفية الحسابات الدولية ما أفسح المجال من جديد أمام دور تركي استعد لهذه اللحظة جيداً وصولاً إلى الوضع الذي عليه ليبيا اليوم.

الأمر نفسه تكرر في سوريا عندما وجدت تركيا نفسها مطالبة في عدة مناسبات بأن تكون رأس الحربة في الصراع مع روسيا لكنها آثرت البحث عن مقاربة تهرب فيها من خوض حرب مع دولة عظمى بالنيابة عن أوروبا أو عن دولة عظمى أخرى.

وبدلاً من ذلك عززت تموضعها ورفعت من مستوى علاقاتها وروابطها مع كل الأطراف وخصوصاً روسيا حتى أصبحت فاتورة تجاوز تركيا أكبر بكثير من أن يتم تجاهلها، وهذا تطلب الكثير من الهروب إلى الأمام، إلى سوريا وليبيا وأفريقيا والمتوسط والعراق وغيرها، وما زال.

اليوم ومع تجاوز فكرة الحرب ضد روسيا إلى حد كبير، هناك تهديد آخر يلوح في الأفق ولكن ليس من بوابة الحرب هذه المرة بل من بوابة الاستقرار والسلام..

إذ يبدو أن كلفة السلام مع روسيا ليست أقل كثيراً من كلفة الحرب، فروسيا لا تنظر إلى المواقف المتزنة التي تحاول إمساك العصا من الوسط على أنها مواقف إيجابية وكافية، ففي حربها مع الآخر تعتبر كل تأخر عن مناصرتها تخاذل، وكل تردد في الوقوف إلى جانبها غدر.

لكن روسيا في خضم ذلك لم تتمكن بعد من فرض معاييرها الخاصة للولاء والبراء على العالم، ولا تملك في هذه المرحلة إلا أن تعاير الأمور بطريقة نسبية، فبغض النظر عن تقييمها للموقف التركي فهي لا تملك معايرته إلا بمقارنته مع مواقف الدول الأخرى وبالتالي تجده أكثر اتزاناً وفاعلية، ويفرض عليها المنطق أن تتعامل معه وتستثمر فيه لأنه الأكثر تفهماً وعقلانية.

> **تبدو مكاسب تركيا كبيرة واستراتيجية لكنها تنطوي على مخاطر**

ولطالما أفسح هذا التموضع المجال لتركيا لحصد مكاسب هامة على هامش أزمات العالم، وكان اتفاق تحويل تركيا إلى مركز عالمي لتوزيع الحبوب أبرز هذه المكاسب الاستراتيجية التي استُبشر بها خيراً، لكنه ما لبث أن تعثر على وقع المماطلة الروسية التي لا تعتبر وسطية الموقف التركي ثمناً كافياً للمضي بهذا المشروع وغيره من القضايا العالقة على مستوى أوكرانيا أو سوريا وغيرها من الملفات.

لقد حرصت روسيا على خوض محادثات خاصة مع تركيا خلال الأسبوع الماضي تضمنت مفاوضات حول فتح عدد من الشركات الروسية الكبيرة فروع لها في تركيا وتحويل أعمالها لتديرها من تركيا أو لتتلقى التمويل والمعاملات المالية من تركيا، وفي مقدمة هذه الشركات شركة غازبروم الروسية التي تتحكم بتصدير الغاز الروسي إلى معظم دول أوروبا.

في الحقيقة هذا تطور هام ويجعل من علاقة تركيا بروسيا علاقة وثيقة ويعزز فكرة تحول تركيا إلى مركز

عالمي لإدارة النزاعات ومرور الأموال وخطوط الطاقة والمؤن العالمية.

ولكن هذا أيضاً ينطوي على مخاطرة كبيرة، فهذه الشركات التي يريد الروس فتح أبوابها في تركيا هي شركات موضوعة على قائمة العقوبات الدولية والأمريكية تحديداً وهي ذاتها عصب الاقتصاد الروسي ووسيلة أو بوابة تفاعل روسيا مع الكثير من دول العالم، وبالتالي فسيكون على تركيا مراعاة روسيا أكثر والاندماج مع مصالحها أكثر.

لقد استطاعت تركيا في المرحلة الحالية تجاوز فكرة أن تكون طرفاً في حرب دولية، ورسخت أقدامها في مسار الدبلوماسية الدولية. ولأول مرة من زمن بعيد، بدأت بتحويل هذا المكسب إلى قيمة ملموسة عبر ترسيخ دورهـا كمركز لتزويد العالم بالمؤن وإدارة الاقتصادات العظمى، وألحقت ذلك باستعدادها لخوض عمليات عسكرية خاصة جديدة في سوريا لاستكمال مشروعها القاضي بتأمين مستقبل دولتها لمئة سنة أخرى عبر التحييد الكامل للخطر القادم من الشرق أو الجنوب وليس فقط إضعافه.

وكمحصلة لتموضعها هذا لم تجد حرجاً في مواجهة الإرادة الأمريكية ورفضت ضم دول جديدة إلى الناتو مثلاً، لكنها وسط هذا كله تجد نفسها يوماً بعد يوم محتاجة لدفع ثمن هذه الأوراق التي تلعبها على طاولة الكبار، وإلا فإن بدائل خطيرة تنتظرها.

يرتفع في أمريكا والغرب صوت ليس بالهين ينادي بطرح عضوية تركيا في الناتو على طاولة التصويت، وهناك صوت آخر أكثر تطرفاً يدعو إلى اعتبار تركيا في خانة الأعداء وشملها بخطط المواجهة.

وفي روسيا أيضاً تتعالى الأصوات أحياناً بتحجيم الدور التركي والتقليل من شأنه مثل التصريحات التي أطلقها ممثل روسيا في لقاء أستانا الأخير واللهجة التي استُخدمت في الحديث عن العملية التركية المرتقبة وموقف روسيا منها، وكيف أن روسيا لا تعتبر موقف تركيا من فنلندا والسويد مبرراً لكي تغض الطرف عن تحركات تركيا.

وعلى صعيد جبهة أخرى فقد نجحت اليونان بالفعل حتى الآن بتسليح معظم جزر إيجة ووضعت تركيا أمام خيار السكوت على هذا الواقع وهو ما سيبلور معادلة ردع تميل لصالح اليونان بشكل كبير أو الاستعداد لخوض مواجهة لا تحمد عقباها ستشكل مصدر استنزاف جديد لتركيا إن لم يكن الأسوء.

بينما تصعد إسرائيل وإيران شيئاً فشيئاً من مساحة المواجهة بينهما لتصل إلى داخل تركيا بطريقة لم تشهدها تركيا من قبل.

> **تركيا تواجه ضغطا على الصعيد الداخلي بسبب الاقتصاد والفوضى السياسية**

تبدو مكاسب تركيا كبيرة واستراتيجية، ولكنها خطرة أيضاً، ويبدو أن تركيا التي اتقنت خلال العقود الماضية لعبة «الانحياز الفاعل» واقعة اليوم تحت اختبار «حصد المكاسب» وليس فقط الاكتفاء بتجاوز المخاطر، لكن تركيا تمارس الكثير من ضبط نفس، وتتحرك على أرضية صلبة ولا تبدو مستعجلة للحصاد بقدر حرصها على ما بعده، كل هذا يبشر بخير بشأن ما ستؤول إليه الأمور.

ولكن تركيا تواجه ضغطاً ليس بالهين على الصعيد الداخلي بسبب الاقتصاد والفوضى السياسية وملف الأمن واللاجئين والمشاريع والاستثمارات الكبيرة التي لا يجب أن تتعطل أو تتوقف وإلا فستتأخر عن اللحاق بركب الحضارة الذي تريد ريادته، وهو ما يضعها أمام تحدي الموازنة بين استعجال الحصاد أو انتظار نضوجه.

*كاتب وباحث سياسي
*المصدر | مركز ادراك للدراسات

طبيعة الاغتيالات التركية الموجهة للكرد

*احوال تركية

ماهي طبيعة الاغتيالات التي تستهدف فيها الحكومة التركية قيادات كردية من حزب العمال الكردستاني أو من حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره الفرع السوري للكردستاني؟ أية رسائل سياسية توجّهها أنقرة داخلياً وخارجياً من خلال عمليات الاغتيال التي تقوم بها خارج حدودها في شمال العراق أو شمال سوريا؟

تأتي عملية الاغتيال الأخيرة التي أعلنت عنها وزارة الدفاع التركية، والتي تمكنت فيها من قتل القيادي الكردي فرهاد شبلي الذي كان نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية الكردية في سوريا كضربة لكل من حزب الاتحاد الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني ولإيران، وإلى حد ما لواشنطن التي تطالبها تركيا بوقف دعمها للكرد في سوريا.

وبحسب الأناضول، فإن جهاز الاستخبارات التركي تمكن من «تحييد الإرهابي السوري حسين شبلي، الرئيس المشارك لما يسمى بالمجلس التنفيذي المركزي للإدارة الذاتية السورية لتنظيم «بي كي كي» ، في مدينة السليمانية شمال العراق.»

وتطلق أنقرة وصف تحييد على عمليات الاغتيال التي تستهدف قيادات في حزب العمال الكردستاني أو في حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تصفه بأنه الفرع السوري للعمال الكردستاني.

وقالت الأناضول إن مصادر أمنية تركية، أوضحت الأحد، أن حسين شبلي بـ»فرهاد دريك» كُلّف بمهمة في العراق من قِبل قيادة الكردستاني. وأضافت المصادر أن شبلي كان واحد من المقربين فرهاد عبدي شاهين، أحد قيادات «ي ب ك/ بي كي كي» في سوريا.

وتعليقاً على ذلك اتهمت الإدارة الذاتية الكردية السورية تركيا باغتيال نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في إدارتها، في أثناء زيارته

> تحمل الرسالة التركية في طياتها تحذيرات لكل من إيران والسلطات الكردية

للعراق.

وقالت في بيان لها ، إن النائب فرهاد شبلي، استهدف في سيارة مدنية في محافظة السليمانية العراقية، من قبل مسيرة تركية (درون)، في أثناء زيارته لإجراء بعض الفحوصات الطبية وللعلاج.

ودعت الإدارةُ الكردية الحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق بتحمل المسؤولية وتوضيح موقفها مما وصفته بهذا العمل الإرهابي.

كما طالبت المجتمع الدولي أن يمارس دوره بالضغط على الدولة التركية للحد من هذه العمليات التي تزعزع الاستقرار الإقليمي وتنتهك حرمات وسيادة دول مستقلة دون أي وجه حق والتي تتعارض مع كل المقاييس والأعراف الدولية، بحسب وصفها.

ويمثّل هذا الاغتيال رسالة خطرة من حيث توقيته، ومن حيث مكانه، فهو يأتي في وقت تتحضّر فيها للقيام باجتياح لمناطق في الشمال السوريّ يسيطر عليها الكرد، وتحاول بذلك توسيع نفوذها بتوطيد سلطة الجماعات الإسلامية المسلّحة التابعة لها، لتقطع على الكرد الامتداد الجغرافيّ بين شرق الفرات وغربه، وتحاصرهم في شرق الفرات تمهيداً لمرحلة لاحقة تأمل أن تتغيّر فيها الظروف الدولية والإقليمية بحيث تحصل على إذن لعمليتها المأمولة.

وتحمل الرسالة التركية في طيّاتها تحذيرات لكلّ من إيران والسلطات الكردية في السليمانية، منها أنّها لن تتهاون في استهداف أيّ قياديّ كرديّ تمنحه إيران وأتباعها حرية التحرّك في المناطق التي تكون فيها ذات نفوذ قويّ، وأنّها لن تتردّد في توجيه الضربات في الزمان والمكان اللذين تختارهما.

وتختلف هذه العملية عن عدد من العمليات التركية السابقة التي كانت تسعى إلى خطف قياديين كرد في حزب العمال الكردستاني، ومحاولة الاستفادة من الزخم الإعلاميّ الذي يمكن أن تستثمر فيه السلطة التركية المأزومة داخلياً بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتراجع شعبية الائتلاف الحاكم المكوّن من حزب العدالة والتنمية وشريكه اليميني المتطرف حزب الحركة القومية.

ويلفت محللون إلى أن استهداف القيادي الكردي في السليمانية له دلالة بعلاقته الإيرانية، حيث لا يمكن لسوري معروف بهذا المستوى أن يتحرك في السليمانية دون غطاء كردي/ إيراني، ولاسيما أنّ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الحاكم في السليمانية، معروف بعلاقاته الوثيقة بكل من إيران

> محللون : أنقرة من خلال هذه العمليات تواصل الضغط على واشنطن

والعمال الكردستاني، ويمنح ملاذاً لعدد من قيادات الكردستاني سواء بشكل سرّيّ أو علنيّ، وذلك بمباركة من إيران.

ويشير محللون إلى أن أنقرة تواصل من خلال هذه العمليات الضغط على حليفتها واشنطن بوضع حد لتحركات القيادات الكردية ووقف دعمها لهم في سوريا، وتستعمل الأمر كورقة ضغط إضافية في وقت تخوض فيه مفاوضات مع الناتو والغرب وترفع الفيتو في وجه طلب كل من السويد وفنلندا الانضمام لحلف الناتو.

وكـان جهاز مكافحة الإرهـاب في إقليم كردستان العراق، قال يوم الجمعة، إن طائرة مسيرة تركية قتلت أربعة مسلحين من حزب العمال الكردستاني، وأصابت آخر، الجمعة، في السليمانية.

بينما قال مصدر أمني في إقليم كردستان، لوكالة فرانس برس، إن «الطائرة المسيرة قصفت سيارة تقل أربعة أشخاص بينهم نساء، ما أدى لمقتل ثلاثة منهم». وأوضح أن «شخصًا رابعًا من الكرد السوريين أصيب بجروح بليغة» في الهجوم الذي وقع في "قضاء كلار" في جنوب شرق إقليم كردستان الشمالي.

في الوقت نفسه، ذكرت وزارة الدفاع التركية في تغريدة الجمعة أنه تم «تحييد ستة من إرهابيي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق»، موضحة أن ذلك يندرج في إطار عملية «قفل المخلب التي تنفذها» في هذه المنطقة.

ولم يشر البيان إلى موقع العملية. لكن ناطقا باسم الوزارة قال لفرانس برس إن «كلار تقع في مكان أبعد جنوبا».

ويأتي الهجوم بعد يومين على قصف تركي مماثل استهدف «مركزا لحزب العمّال الكردستاني كان يجتمع فيه قادة كبار» من الحزب يقع في سنجار بشمال العراق.

ويخوض حزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون على أنه منظمة «إرهابية»، تمرّدا ضد الدولة التركية منذ ١٩٨٤، ويتمركز في مناطق جبلية نائية في العراق.

منتصف أبريل، أعلنت تركيا التي تقيم منذ ٢٥ عاما قواعد عسكرية في شمال العراق، تنفيذ عملية جديدة ضد المقاتلين الكرد. وتأتي العملية التي أطلق عليها اسم «قفل المخلب» بعد عمليتي «مخلب النمر» و«مخلب النسر» اللتين أطلقهما الجيش التركي في شمال العراق عام ٢٠٢٠.

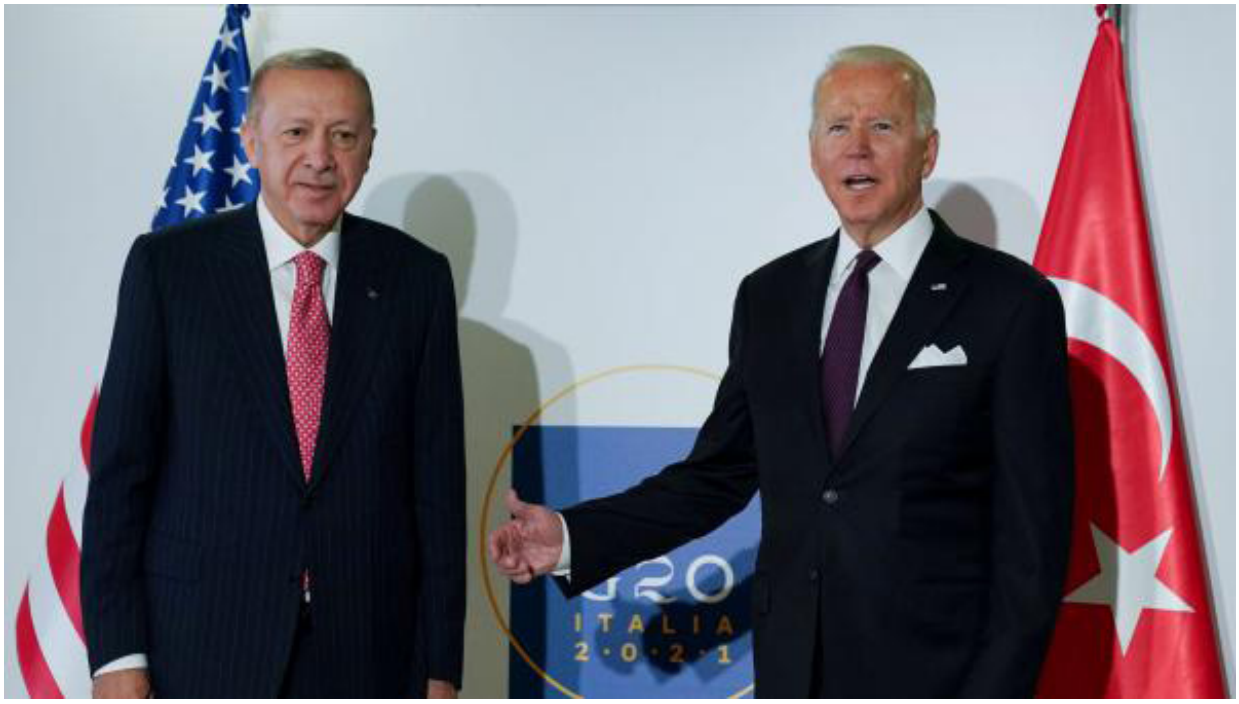

تحدّيات الموقف السياسي مع الولايات المتّحدة تؤرّق أردوغان

* معهد كارنيغي

مع استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا ومع تزايد الحاجة إلى الحفاظ على جبهة موحدة ضد موسكو، تسعى تركيا والولايات المتحدة إلى وضع علاقتهما المضطربة منذ فترة طويلة على مسار أفضل.

تعد الآلية الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة وتركيا، والتي تم الإعلان عنها في أوائل أبريل ٢٠٢٢، خطوة واعدة (لكنها مؤقتة) إلى الأمام.

انبثقت الآلية عن تفاهم تم التوصل إليه بين أردوغان والرئيس الأمريكي جو بايدن خلال اجتماعهما على هامش قمة مجموعة العشرين في أكتوبر ٢٠٢١ في روما.

على الرغم من أن الفكرة قيل إنها تخص بايدن، إلا أن القراءة الأمريكية بعد الاجتماع تفتقر إلى أي إشارة إلى الآلية، في حين أنها كانت أبرز ما في الرواية التركية. أثار هذا الاختلاف في التركيز في البداية شائعات بأن الولايات المتحدة ربما تتباطأ.

بعد الإعلان عن المبادرة، زارت وكيلة وزارة التجارة الأمريكية للتجارة الدولية ماريسا لاغو تركيا لاستكشاف الفرص في العلاقات التجارية ومناقشة كيفية تنويع مزيج الطاقة التركي المعتمد على روسيا. يسافر وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إلى الولايات المتحدة للقاء وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين في ١٨ مايو في أول زيارة ثنائية على مستوى مجلس الوزراء بين البلدين منذ تولي إدارة بايدن منصبه.

كانت الخطط الأولية لعقد هذا الاجتماع في واشنطن العاصمة، ولكن تم نقل المكان إلى نيويورك، وتم تقليص البرنامج، بناءً على طلب من الولايات المتحدة، وربما كرد فعل لإدانة رجل الاعمال التركي عثمان كافالا.

في حين أن العملية لم تخرج عن مسارها، فإن هذه التجربة تعمل بمثابة تذكير بأن الآلية معرضة لديناميكيات مختلفة. تعتمد استدامتها وإمكانية أن يكون لها تأثير إيجابي على قيام أنقرة وواشنطن بالاختيارات الصحيحة لتسهيل التقارب السياسي وليس تقويضه.

تتحدث مصادر تركية وأمريكية عن الآلية الاستراتيجية

كمنصة منظمة يمكن من خلالها مناقشة جميع الأمور، مع التركيز على دفع التعاون الثنائي العملي.

إن مستوى الطموح الذي ستحدده أنقرة وواشنطن للآلية لم يتضح بعد وسيكون مهماً، لا سيما في ظل فشل بعض المحاولات السابقة.

أنشأت الحكومتان مجموعات عمل في عام ٢٠١٨ لحل الخلافات بشأن الشؤون القنصلية والسياسة المتعلقة بسوريا وشراء تركيا لنظام الدفاع الجوي الروسي S-٤٠٠، لكن هذه الجهود فشلت في تحقيق نتائج وسرعان ما تم نسيانها.

كانت الولايات المتحدة مترددة في المضي قدمًا بالفكرة في ذلك الوقت، والدرس المستفاد من تلك التجربة هو أنه ما لم يكن لدى الأطراف شعور مشترك بالفهم والالتزام المشترك للعملية، فإن فرص نجاحها ستكون ضئيلة.

إذا كانت الآلية الاستراتيجية تتجنب مصير مجموعات العمل لعام ٢٠١٨، فستحتاج واشنطن وأنقرة إلى الاستثمار بجدية في العملية وإظهار ملكية سياسية حقيقية ؛ الاتفاق على أهداف واضحة ومشتركة ومتنوعة ؛ والعمل في نفس الوقت على حل أو على الأقل تقليل الخلافات الثنائية.

وستنتهي الآلية فور وصولها ما لم يكن هناك التزام مشترك في أنقرة وواشنطن.

تقود الاعتبارات الجيوسياسية حاليًا هذا الالتزام في كلا البلدين. أثرت حرب روسيا في أوكرانيا والانقسام العالمي للتنافس المنهجي على الطريقة التي تنظر بها تركيا والولايات المتحدة إلى بعضهما البعض.

لقد غيرت هذه الأحداث حساباتها لصالح علاقات أوثق ، وبدورها عززت فكرة مثل هذه الآلية.

بالنسبة لتركيا، كانت موازنة روسيا دائمًا أحد الاعتبارات. من وجهة نظر أنقرة، فإن الواقع هو أن أمنها وردعها وسبل عيشها الاقتصادي تعززها عضويتها في الناتو، وتحالفها مع الولايات المتحدة، واندماجها، وإن كان هشًا في الوقت الحاضر، في عائلة الديمقراطيات الليبرالية.

وفي الوقت نفسه، يمر الاقتصاد التركي بضائقة شديدة حيث تلوح الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد لعام ٢٠٢٣ في الأفق، مما يجبر الحكومة على البحث عن قصص نجاح دولية.

من ناحية أخرى، تتصارع الولايات المتحدة مع حقيقة أن تركيا قوة وسيطة جيوسياسية مهمة في منطقتها المباشرة وخارجها.

بدأ وجود تركيا كحليف يكتسب أهمية أكبر مرة أخرى. باختصار، حسابات السياسة الواقعية تلعب دورها في كلا الجانبين.

> **اثرت حرب روسيا في أوكرانيا والانقسام العالمي على الطريقة التي تنظر بها تركيا والولايات المتحدة إلى بعضهما البعض**

الآلية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا ليست حل سحري، ولا ينبغي للمرء أن يتوقع أي معجزات. إن إعادة بناء الثقة بين أنقرة وواشنطن وتغيير التصورات السلبية المتراكمة تتطلب الصبر والعمل الملموس.

من خلال تعزيز مختلف مجالات المشاركة الثنائية في ظل المواقف السياسية المشتركة، يمكن للآلية الاستراتيجية أن تكون عاملاً مضاعفًا مفيدًا للقوة.

على الرغم من المشككين من كلا الجانبين وعلى الرغم من كل الصعاب، فإن الكأس نصف ممتلئ في العلاقات الأمريكية التركية: إذا تم استخدامها بحكمة وبالتزامن مع خيارات السياسة الصحيحة، يمكن للآلية الاستراتيجية أن تساعد في تعزيز هذا الزخم.

في المقابل تبدو سياسة اردوغان حتى الساعة مبعث للريبة لدى واشنطن ولا تدفع للاطمئنان بسبب تقلبات اردوغان ومواقفة السياسية المناوئة للغرب في كثير من الأحيان.

مجلس العلاقات الخارجية الامريكي:

ثلاثة تحديات تختبر النظام الإيراني

* اندبندنت عربية

أورد مجلس العلاقات الخارجية الامريكي على موقعه الإلكتروني تقريراً مفاده بأن إيران تواجه ضغطاً دولياً بسبب برنامجها النووي وموجة اغتيالات تطال مسؤولين بارزين فيها في حين تهدد مساعيها إلى رفع الدعم عن مواد أساسية بإثارة انتفاضة شعبية.

وذكر التقرير أن السنة التي مرت على انتخاب الرئيس إبراهيم رئيسي شهدت مواجهته مصاعب اقتصاد ضعيف يقترب من الفشل، وتوقف العمل الدبلوماسي حول الاتفاق النووي، وزيادة التهديدات الأمنية جراء سلسلة من الاغتيالات. «وهذه كلها تحديات لنظام مصمم على قمع الاحتجاجات المحلية وعلى المماطلة في مجال السياسة الخارجية».

على صعيد الاحتجاجات الشعبية بسبب غلاء أسعار الأغذية، لفت مجلس العلاقات الخارجية إلى أن إدارة رئيسي تجري ما تسميه «جراحة اقتصادية» للتعامل مع عجز في الميزانية يقدر بعشرات المليارات من الدولارات وتضخم سنوي يبلغ ٤٠ في المئة.

«ولا يهدف هذا الجهد فقط إلى التعامل مع المشكلات الاقتصادية الحالية الناجمة جزئياً عن العقوبات المفروضة على البلاد والتي تقودها الولايات المتحدة بسبب البرنامج النووي لإيران وأنشطتها الإقليمية، بل يهدف أيضاً إلى معالجة مسألة إجراءات الدعم السارية في الاقتصاد الإيراني منذ عقود». وأضاف المجلس، أن إيران «دولة رفاهية» واسعة النطاق لا تدعم المواد الغذائية الأساسية فحسب، بل تدعم أيضاً قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

رئيسي عازم على التحرك على هذه الجبهة

«ويبدو رئيسي عازماً على التحرك على هذه الجبهة، على خفض الإعانات على منتجات مثل القمح والدقيق حتى وسط نقص الحبوب الناجم عن الاجتياح الروسي لأوكرانيا. وأصرت إدارة رئيس منذ البداية على أنها لن تنتظر إحياء الاتفاق النووي لسد أوجه القصور الاقتصادية».

ووفق التقرير، كان ثمن القيام برفع الدعم تدريجياً احتجاجات في أنحاء البلاد كلها، حيث ارتفعت تكلفة كيلوغرام الدقيق في بعض الأماكن ستة أضعاف وزادت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل زيت الطهو والدجاج والبيض والحليب.

وكما يحصل في الأغلب في إيران، تتحول المظالم الاقتصادية إلى سياسية بسرعة كبيرة، ويتردد صدى هتافات «الموت لخامنئي» (في إشارة إلى علي خامنئي، المرشد الأعلى منذ عقود) و«الموت لرئيسي» في الشوارع. ويبدو أن الحكومة واثقة من قدرة قواتها الأمنية على التعامل مع هذه الاحتجاجات، وكانت قبضتها محكمة في قمعها.

وحتى الآن، كانت هذه الاستراتيجية فاعلة، لكن كلما خفض رئيس مستوى الإعانات والأسعار المدعومة، تعاظم خطر خروج التظاهرات عن السيطرة. «ويمكن أن تكون إيران أمام صيف طويل حار»، على حد تعبير التقرير.

الحرس الثوري في مفاوضات النووي الإيراني؟

وفي مجال المحادثات النووية المتوقفة، لا تزال محاولة إحياء الاتفاق النووي، واسمه الرسمي خطة العمل الشاملة المشتركة، أمام طريق مسدود، بحسب مجلس العلاقات الخارجية. وعلى الرغم من أن الأطراف كلها

أبلغت عن إحراز تقدم في المسائل النووية الحرجة والعقوبات، فإن إدراج الولايات المتحدة للحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية أجنبية يبدو مستعصياً على الحل. «ولا يبدو أن إيران ولا الولايات المتحدة مستعدتان لتقديم تنازلات في هذه المسألة: تصر الولايات المتحدة على أن التصنيف هذا خارج شروط الصفقة، في حين تشدد إيران على أن التصنيف يعود إلى قرار اتخذته إدارة دونالد ترمب للضغط على إيران على الجبهة النووية، بالتالي يجب إلغاؤه من ضمن حزمة تخفيف العقوبات».

الاختراق يقزم الحرس الثوري الإيراني

ولفت تقرير المجلس إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهت انتقادات حادة في شكل استثنائي إلى إيران بسبب عدم تعاونها في تقييد برنامجها النووي. وتزعم الوكالة أن طهران لم تقدم بعد إجابات واضحة على الأسئلة المتعلقة بآثار اليورانيوم المخصب عثر عليه المفتشون الدوليون في ثلاثة مواقع مختلفة. ورفضت إيران الاتهامات ووصفتها بأنها افتراءات.

ونظراً إلى عدم تعاون طهران، قدمت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة قراراً إلى مجلس محافظي الوكالة يدين إيران ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إطالة أمد الجمود ومراوحة الأزمة مكانها.

وأبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن زيادة حادة في إمدادات إيران من اليورانيوم المخصب، ما يجعلها أقرب إلى القدرة على صنع قنبلة نووية. «ويقول بعض المسؤولين السابقين في مجال الحد من التسلح إن إيران تفصلها أشهر فقط عن حيازة هذه القدرة، على الرغم من إصرار النظام على أنه لا يملك خططاً لتطوير أسلحة نووية».

وفي ما يخص الاغتيالات، أشار المجلس إلى أن يوم ٢٢ مايو (أيار) شهد مقتل العقيد حسن صياد خدايي، وهو ضابط في الحرس الثوري الإيراني، خارج مكتبه على يد مسلحين كانا يستقلان دراجة نارية. ووجهت السلطات الإيرانية أصابع الاتهام إلى إسرائيل التي يعتقد أنها نفذت عمليات مماثلة ضد علماء نوويين إيرانيين في الماضي.

وتنخرط إيران وإسرائيل في نزاعات عسكرية مباشرة في سوريا، حيث إسرائيل مصممة على الحيلولة دون تشييد أذرع طهران معسكرات عسكرية دائمة في هذا البلد. «وإذا كانت إسرائيل وراء مقتل خدايي، ستكون المرة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل مسؤولاً إيرانياً في طهران لا علاقة له بالبرنامج النووي.

ويقال إن خدايي شارك في عمليات ضد إسرائيل لها صلات بمتشددين فلسطينيين. وهذه خطوة خطيرة، فهي قد تكون رسالة إسرائيلية إلى إيران مفادها أن علاقاتها بسائر المنظمات الإرهابية هي السبب الكامن وراء عمليات اغتيال مسؤوليها».

وختم تقرير المجلس بالقول: «كان نهج حكومة رئيس هو الاعتماد على الأجهزة الأمنية للتعامل مع الاحتجاجات المحلية. ويبدو النظام واثقاً من أن الاضطرابات الداخلية والدبلوماسية التي يواجهها لم تخرج عن نطاق السيطرة وأنه قادر على الاعتماد على القمع».

محمد صالح صدقيان:

الدفع بإيران نحو "القنبلة".. لمصلحة من؟

من الصعب التصور أن الغرب يحاصر إيران حتى لا تذهب أموالها إلى حلفائها الإقليميين («الأذرعة» وفق التوصيف الغربي) المتهمين بالعمل «على تقويض الامن والاستقرار».

ومن الصعب التصور ثانياً أن حلفاء إيران سواء في لبنان؛ سوريا؛ العراق؛ فلسطين واليمن لطالما كانوا مقيدي الأيدي في إنتظار اتفاق نووي يُوفر لهم الاموال اللازمة لـ«مشاريع المقاومة والممانعة».

ومن الصعب التصور ثالثاً ان إيـران تنتظر إعادتها إلى آلية التبادل المصرفي «سويفت» من أجل مد حلفائها بالمال عبر هذه المنصة المالية! تعرف الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة أن مثل هذه التصورات فيها من السذاجة ما فيها إلى حد إستحالة الركون إليها.

من يعرف إيران جيداً يُدرك أنها لا تتعامل مع حلفائها لا بالاتفاق النووي ولا بغيره.. لا بـ"السويفت" ولا بـ"المشاريع".

هذه مشكلة العقل الغربي وبعض العربي في النظرة المسبقة إلى إيران وحلفائها. لقد تعاملت طهران مع حلفائها قبل الاتفاق النووي ومعه وبعده وكل هؤلاء لا يخافون لومة لائم؛ كما ان إيران قالتها بوضوح وبلسان المرشد الأعلى إن صداقة إيران مع حلفائها في المنطقة لا ترتبط بمفاوضاتها مع الدول الغربية شأنها شأن منظومتها الصاروخية والعديد من خياراتها.

جوهر النزاع الإيراني مع الدول الغربية وتحديداً مع الولايات المتحدة يتعلق بـ"أمن اسرائيل" والرئة الامريكية التي لا تريد أن تتنفس إلا من خلال "الهواء الاسرائيلي" في منطقة الشرق الاوسط، وهذه هي النقطة الجوهرية التي تفسر كيف ان

> يعتمد نضوج هذا التصور على الضغوط الامريكية والغربية الموجهة لإيران

المفاوضات التي دخلتها إيران في نيسان/ابريل ٢٠٢١، بناء على رغبة أمريكية بالعودة إلى طاولة ٥+١، لم تصل إلى أي نتيجة مرضية للطرفين حتى الآن.

وهنا يكمن السؤال؛ اذا كانت الحسابات الإيرانية تستند إلى مثل هذه التوجهات (الأوهام)، لماذا وقّعت طهران "خطة العمل الشاملة المشتركة"، أي "الاتفاق النووي" مع الدول الكبرى قبل سبع سنوات؟ والسؤال الثاني المرتبط بالاول؛ هل ان إيران عام ٢٠١٥ كانت موحدةً لحظة توقيع الإتفاق النووي مع الغرب أم أنها كانت منقسمة؟ حقيقة الأمر أن المشهد الإيراني لم يكن موحداً حيال المفاوضات مع الغرب وحيال ما تم التوصل إليه وقتذاك، وهذا الأمر يحيلك إلى المشهد الحالي وتحديدا إلى نمطين من "التفكير" في كيفية التعامل مع البرنامج النووي وأهدافه وآلية توظيفه بما يحقق المصالح الوطنية القومية الإيرانية أولاً وأخيراً.

وبعيداً عمّا تسمى بعض "المواقف الشاذة"؛ كانت المقاربات الإيرانية الجادة حيال الاتفاق النووي وبرنامج إيران النووي تستند إلى رؤيتين: أولـى؛ التزم بها الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني وقادها وزير الخارجية محمد جواد ظريف وانضم اليهما علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى (البرلمان) وساعد في تنفيذها مدير هيئة الطاقة النووية الإيرانية علي اكبر صالحي بمباركة واضحة وداعمة من الرئيس الراحل هاشمي رفسنجاني.

وهذه الرؤية كانت في صلب مسار أدى الى ولادة الاتفاق النووي عام ٢٠١٥؛ واستندت إلى قاعدة ضرورة الحوار مع الدول الغربية على اساس معادلة "رابح رابح"؛ والتعاون والتنسيق في ما يخص القضايا الاقليمية والدولية من اجل تثبيت المصالح الإيرانية، خصوصاً غداة رسالة الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما التي اعرب فيها للقيادة الإيرانية عن رغبة بلاده بفتح صفحة جديدة مع إيران.

أما الرؤية الثانية فقد قادها التيار المتشدد والتزم بها الرئيس السابق محمود احمدي نجاد وسعيد جليلي كبير المفاوضين آنـذاك وعلى باقري كني كبير المفاوضين حالياً ومعهم عدد من الشخصيات الإيرانية المحافظة.

هذه الرؤية كانت وما تزال تعتقد ان العلاقة مع الغرب يجب ان تستند إلى مصادر القوة وان اي تنازل سوف يعطي المبرر للدول الغربية من أجل إستمرار ضغطها على إيران في كافة المجالات لانها لا تريد اقل من تفكيك البرنامج النووي والبرنامج

> من يعرف إيران جيدا يدرك أنها لا تتعامل مع حلفائها لا بالاتفاق النووي ولا بغيره

الصاروخي خدمة لـ"الأمن الاسرائيلي".. واذا ما اقتنع الغرب بإجازة مستوى معين من "الدورة الكاملة للتقنية النووية" فان ذلك لا يسمن ولا يغني من جوع.

لذا، كان أصحاب وجهة النظر نفسها مقتنعين ان توظيف البرنامج النووي يجب ان يكون بمثابة "قوة ردع" في مواجهة أي هجوم او اعتداء تفكر باللجوء إليه أي جهة خارجية معادية لإيران.. وهذه النقطة الاخيرة مدعاة للتأمل لأنها مهمة وحساسة وخطيرة جداً.

من المعروف أن الاتفاق النووي هو عبارة عن "خطة عمل مشتركة شاملة" بين إيران والدول الغربية وكان مطلوباً من إيران الالتزام بما شملته هذه الخطة التي تتعدى البرنامج النووي وضمن سقف زمني محدد.

لكن عدم التزام الجانب الامريكي بروح هذه الخطة في جانبها الامني او الاقتصادي خلال المدة من يوليو/تموز ٢٠١٥ تاريخ التوصل إليها وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تاريخ الانتخابات الامريكية التي فاز فيها دونالد ترامب، جعل هذه الخطة تسلك مساراً مختلفاً وصولاً إلى انسحاب ترامب منها في العام ٢٠١٨.

وتعتقد شريحة واسعة في جناح المتشددين الإيرانيين أن البقاء في الاتفاق النووي وفي معاهدة حظر الانتشار النووي عملية مرهقة وبالغة التكلفة ولا تؤمن مصالح إيران الاستراتيجية؛ اضافة الى الاعتقاد ان التوصل إلى السلاح النووي من شأنه إيجاد حالة من "توازن الرعب" مع "إسرائيل"، وبذلك تستطيع إيران تأمين أمنها القومي بعيداً عن التهديدات المحتملة.

هذا الاعتقاد وان كان لم ينضج بعد وغير متبلور عند جميع الاوساط المتشددة حتى يُوضَع على طاولة المناقشة والصيرورة الا انه غير بعيد عن أذهان عديد الشخصيات الممسكة بالقرار خصوصاً في ظل عدم توصل مفاوضات فيينا إلى أي نتيجة حتى الآن.

ويعتمد نضوج هذا التصور وتبلوره، إلى حد بعيد، على الضغوط الامريكية والغربية الموجهة لإيران؛ وسيكون العكس صحيحاً اذا قررت الولايات المتحدة التعاطي ايجابياً مع المقترحات الإيرانية، وهذا يتطلب أولاً عدم التنفس أمريكياً من خلال "الرئة الاسرائيلية" في الإقليم؛ وكل ما عدا ذلك يدفع بإيران الى منصة نووية ستكون مقلقة للجميع!

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*المركز العربي الايراني للحوار

أحمد خميس أحمد , مصطفى أحمد فؤاد:

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة

*المركز الديمقراطي العربي

مقدمة:وفقًا لموسوعة بريتانيكا فإن الأحزاب السياسية هي: "جماعة منظمة من الأفراد تهدف لاكتساب وممارسة السلطة السياسية."، ويعرفها جورج بيردو بأنها: "كل تجمع بين أفراد يؤمنون ببعض الأفكار السياسية، ويعملون على نصرتها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها، والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة."، أو هي: "جماعة سياسية منظمة لها شعارات وبرامج رسمية، وقادرة على تقديم مرشحين للانتخابات بهدف الوصول إلى السلطة."، ويعرف الأستاذ موريس دوفرجيه الأحزاب بأنها: "تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام".

تُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي

وضمان استمراره واستقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية وصارت تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياة السياسية وعلى مستوى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي وفاعلية النظام السياسي الذي يُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة، وتُعد الأحزاب إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قِبَل الحكومة، بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صنَّاع السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعماً وإما ورفضاً.

ويعدّها علماء السياسة، الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة وكمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة، فهي تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة، وكذا تنقل إليها مطالب الشعب. قد تكون الأحزاب مخططاً ومنفذاً للسياسة العامة إنْ وصلت إلى السلطة، وبالتالي ستقوم بتطبيق برامجها عن طريق القوانين التي ستسنها في "السلطة التشريعية" أو عن طريق تنفيذها للقوانين في "السلطة التنفيذية"، أو عن طريق وجودها في المعارضة وهنا قد تقوم باستخدام وسائل وطرق عديدة للضغط والتأثير على السلطة.

الأحزاب السياسية ودورها في عملية صنع السياسات العامة في الدولة

يشير مصطلح الحزب إلى التعددية، من حيث تباين الأيديولوجيات ووجهات النظر والبرامج والوسائل، وبذلك فإن الحزب بتمثيله للآراء وأفكار معينة تتضافر في شكل متناسق يختلف عن جماعات المصالح، والنقابات والجماعات الأهلية، التي تتبنى أراءً ومصالح ضيقة، فالأحزاب تتنافس وتقتات على السلطة.

والحق أنه عند سعي الأحزاب للوصول للسلطة، فإنها تمارس أدوارًا من شأنها أن تبرز التأثير الجلي للأحزاب على السياسات العامة، كما أنها تعد وسيلة مهمة لنقل تفضيلات الناخبين إلى الهيئات والمؤسسات المنتخبة، ويمكن توضيح الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في صنع (وفرض) السياسة العامة من عدة أبعاد: –

أولًا: دور الأحزاب في رسم وتخطيط السياسة العامة:

تعتبر السلطة التشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة، فهي التي تقوم بسن القوانين أي بوضع القواعد العامة الملزمة للأفراد، وتكون المساهمة في هذه السلطة عن طريق مشاركة الأفراد في الحياة الحزبية والسياسية للدولة، وذلك في إطار المشاركة السياسية التي بواسطتها يتم المشاركة في صناعة القرار السياسي وخاصةً صنع ورسم السياسات العامة التي تهمه وتخصه والتي تهم وتخص المجتمع عامة، وذلك عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المُنتَخَبة والتي تعبر عن اهتماماته أو جزء منها.

وبشكل عام ارتبط ظهور الأحزاب بظهور الأيديولوجيا الغربية وما رافقها من ديمقراطية نيابية، أدت إلى التكتل داخل المجالس النيابية تبعًا للأفكار الأيديولوجية، وتنوع الوسائل والأساليب لتحقيق أهداف المجتمع، لمحاولة كسب التأييد، مما دفع لظهور ما يُعرف باللجان الانتخابية ارتباطًا بفكر انتخاب الأعضاء، ومن هنا ظهرت الأحزاب السياسية لتقوم بدور الكتل البرلمانية، واللجان الانتخابية.

والبرلمان عبارة عن مؤسسة تتكون من نواب يمثلون جميع شرائح المجتمع وذلك من خلال "الأحزاب السياسية"،

فهذه الأخيرة هي التي تقوم باختيار المرشحين إلى المجالس النيابية، وذهب "محمود صبري عيسى" في هذا السياق بقوله: "الأحزاب السياسية هي التي تقدّم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية، حيث تسعى البرلمانات إلى حماية مصالح الأفراد والمجتمع الاقتصادية وأهدافه الإستراتيجية والسياسية وبنيانه الاجتماعي وهويته الثقافية والحضارية ومن الطبيعي أن تزداد فعاليات السلطة التشريعية بعدما ترسَّخت أركان الديمقراطية وأصبحت الآلية الحقيقية لاستمرارية وشرعية النظم السياسية.

تظهر أهمية الأحزاب السياسية، إذْ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعَّالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمّها ضمن أولويات الأجندة السياسية، بالتالي على الأحزاب الممثلة في هذه السلطة مناقشتها وايجاد حل لها عن طريق سن قوانين.

وبوجه عام يمكن رصد تأثير الاحزاب السياسية في رسم السياسات العامة من داخل أو خارج إطار البناء السلطوي، حيث تقوم الاحزاب بوظائف أساسية في المجتمع، أبرزها تجميع المصالح والتعبير عنها، والاتصال والربط بين الحكومة والمجتمع بهدف بلورة القضايا العامة الي يتم مناقشتها عند وضع السياسة العامة وإثارة الرأي العام حولها، لذا يمكن رصد تأثير الاحزاب عبر دائرتين أساسيتين: –

دائرة التأثير خارج السلطة:

يقصد بها مجموعة الوظائف السياسية التي تقوم بها الاحزاب خارج الحكم مثل:

إثارة الرأي العام حول القضايا العامة، فيعمل الحزب السياسي من خلال أيديولوجيته ومواقفه تجاه السياسات على توجيه الرأي العام لمناصريه، حيث يتبع أنصار الحزب توجهه نحو سياسة معينة أو ضدها في كثير من الأحيان، كما قد يتأثر الحزب بآراء أعضائه ومناصريه، وهو ما ينعكس في تشكيل السياسة العامة وإقرارها، فعلى سبيل المثال قام حزب الخضر في ألمانيا بإثارة الرأي العام حول ضرورة عدم تلويث البيئة في فترة الثمانينيات والتسعينيات، واستمر في تعزيز قضيته حتى وصل إلى المشاركة في حكم عدة ولايات المانية، ووصل إلى الائتلاف الحاكم في ٢٠٢٢، ويضم في عضويته أعضاء من مختلف الخلفيات الإثنية والقومية.

العمل على تعبئة الجماهير، فتساعد الأحزاب السياسية على تعزيز القيم السياسية للأفراد من خلال النص عليها برامجها باعتبارها قيمًا عقلانية، كما تساهم على تعزيز المشاركة السياسية من خلال إضفاء الطابع الاجتماعي على أدوار الأفراد وتعريفهم بكيفية تنظيم الحكومة، وكيف تؤثر الخدمات الحكومية على حياتهم، وكيفية التأثير على إدارة المناصب الرسمية، فيقوم بمهمة التثقيف والتوعية، ففي جنوب إفريقيا على سبيل المثال قامت الأحزاب الممثلة للأغلبية السوداء بتعبئة الإثنيات التي تدافع عنها مطالبة حكومة الأقلية بالانفتاح الليبرالي، وإضفاء مزيد من الحقوق والحريات على السود، والمساواة بينهم وبين البيض في جنوب إفريقيا، مستغلة زيادة نسبة المتعلمين بين الأجيال الشابة من السود، والتطور المستمر في تلك الفترة في قدرات السود والضغط الدولي، مما دفع الحزب الوطني في النهاية للرضوخ والتفاوض معهم، مما ساهم بشكل كبير في التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، ومثال آخر لدور الأحزاب في التعريف بتنظيم الحكومة بل والتجنيد السياسي في المناصب الحكومية، ما حدث في مصر على سبيل المثال من تعزيز الأحزاب السياسية لدور أعضائها الشباب مستهدفة التدريب على القيادة والمشاركة في الفعاليات التي ترعاها الدولة على المستوى الرسمي مثل منتدى شباب العالم.

بلورة المسائل الرئيسية التي تناقش في النظام السياسي، فعملية تنفيذ السياسة العامة هي عملية تحويلها من حالتها الإعلانية (كقرار مثلاً) إلى حالة ميدانية أو فعلية (كعمل تنفيذي)، أي ترجمة ذلك القرار بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة عن طريق مراحل صنع السياسة العامة، وعلى ذلك فإن للأحزاب السياسية دور جوهري في هذه العملية، إذ أنها تقوم بتحويل طلبات معينة إلى سياسات، وذلك تبعًا لعدد الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، سواءً أكان متعدد الأحزاب (فيتبنى الحزب طيفًا ضيقًا من المصالح)، أم نظام حزبين (فيتبنى الحزب سياسات ذات دعم شعبي عريض)، أم نظام حزب واحد (يكون الحزب جهازًا حكوميًا يتبنى أطروحاتها وفلسفتها)، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تدور نقاشات حادة بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي حول قضايا مجتمعية مثل قانون الإجهاض وزواج المثليين، حيث يتبنى كل حزب موقفه بناءً على خلفيته الأيديولوجية المحافظة بالنسبة للحزب الجمهوري، والليبرالية بالنسبة للحزب الديمقراطي، وهو ما انعكس على تبني بعض الولايات التي يغلب عليها الديمقراطيون لهذه السياسيات، فيما لم تقنن ولايات أخرى هذه القوانين.

تستطيع الأحزاب السياسية كذلك التأثير على سير عملية صنع السياسة العامة من خلال العملية الانتخابية، فهي تقوم بتقديم المرشحين (البدائل) على الساحة السياسية، والذين من يتبنون الأيديولوجية أو البرامج الحزبية، وتقوم الأحزاب من خلال قنواتها المختلفة (الجرائد- القنوات- الانترنت، وغيرها) بالعمل على توجيه الناخبين إلى صف هؤلاء المرشحين، وهذا ما من شأنه التأثير على صنع السياسات لاحقًا أثناء مناقشتها وإقرارها، أو إقصائها في البرلمان، كما أن الأحزاب السياسية تقوم بتوفير المعلومات لأعضاء المجالس النيابية بعد، مما يساهم في نقل تصوراتهم عن الواقع الفعلي، وبالتالي التقدم خطوة أخرى في سلم وضع أهدافها على الأجندة، وتنفيذها، وبالتالي فالأحزاب تسعى إلى الحفاظ على متانة علاقاتها مع النواب من جهة، وبين أفراد الشعب من جهة أخرى، لأنه سبيل بقاء وتعزيز الجزب السياسي، فعلى سبيل المثال نجاح مرشحي الأحزاب اليمينية الشعبوية في بعض الدول الأوروبية مثل حزب البديل من أجل ألمانيا أو ازدياد شعبيتها مثل حزب التجمع الوطني في فرنسا يعكس نجاح هذا الحزب في استغلال آليته الدعائية في نشر وجهة نظره حول سياسة الهجرة والإسلاموفوبيا والدين والدولة بين دوائر المواطنين، سينعكس بالضرورة على تبني سياسات معينة سواءً على مستوى برلمانات الولايات أو البرلمان الفيدرالي، أو على الأقل سيثير حدة النقاشات حولها.

دائرة التأثير داخل السلطة:

يقصد بها الأدوار التي تقوم بها الاحزاب لتكوين السلطة أو تحديد بنيتها من خلال اختيار الحاكمين في الترشيح والانتخابات، أو للفصل والجمع بين الوظائف حيث إن عدد وقوة الاحزاب تؤثر في عملية رسم السياسة العامة إلا ان تأثيرها يبقي مرهون بالأنظمة السياسية القائمة.

فعند تولي الحزب السياسي لمقاليد السلطة يكون هو المحور الرئيسي في صنع السياسة، وخاصة في البرلمان، فالعضوية البرلمانية تفرض على العضو التصويت وفقًا للأيديولوجية الحزبية، فعلى سبيل المثال عند فوز حزب المحافظين بالأغلبية البرلمانية في ٢٠١٩ في بريطانيا قام بطرح البريكست على أجندة البرلمان للتصويت عليها، وللبرلمان عدة وظائف وهي الوظيفة التشريعية وهي سن القوانين والتشريعات والمشاركة في صنع السياسة الخارجية، والوظيفة المالية من خلال القوانين المالية والميزانية، والوظيفة السياسية وتمثل في الرقابة على السلطة التنفيذية

واستجوابها، وسحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها.

قد تقوم الأحزاب بالمبادرة والدعوة إلى وضع السياسات التشاركية عن طريق الحث على وضع السياسيات التي تتماشى وتطلعات الناخبين، وبالتالي توليد النقاش حول السياسات، وتوفير مادة دسمة للإعلام لتغطية القضايا المهمة، وبالتالي يكون منشطًا للحياة السياسية، فعلى سبيل المثال برنامج الرعاية الصحية (أوباما كير) في الولايات المتحدة الأمريكية كان بمبادرة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وحزبه الديمقراطي، والذي استدعى العديد من النقاشات مع الوكالات المعنية لجذب الأنصار لتأييده.

يقوم الحزب بتحديد مسئولية السياسة العامة من خلال برامجه، ومواقفه تجاه السياسات والمشكلات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي لا يستطيع الحزب إلقاء تبعة ما قام به في السياسة العامة على غيره من الفاعلين، فدائمًا ما تعكس اتجاهات الرأي العام النظام الحزبي في الدولة، ولذا فإن الدعاية الحزبية ضرورية لتعريف الرأي العام بموقف الحزب وأهدافه، ففي مثال حزب المحافظين والبريكست، لا يستطيع حزب المحافظين إلقاء نتيجة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي على غيره من الأحزاب أو الفاعلين السياسيين، فأدت الضغوطات المتزايدة وعدم مقدرة رئيسة الوزراء تيريزا ماي على موجهتها بالشكل المطلوب إلى الاستقالة في ٢٠١٩ ليخلفها بوريس جونسون.

ثانيًا: دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة:

وفي هذا الإطار فإن الحكومة تتولى السلطة في الدول الديمقراطية بناءً على انتخابات حرة يفوز بها الحزب أو الأحزاب الحائزة على الأغلبية البرلمانية، حيث تقوم الحكومة خلال فترة ولايتها بتنفيذ سياستها العامة المعلنة في البرنامج الانتخابي الذي انتخبت بناءً عليه، فصارت موكلة من الشعب بتنفيذه، كما تقوم الحكومة في إطار تنفيذ سياستها العامة في الحفاظ على الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات وحمايتها، وهنا تسهر الأحزاب من خلال الحكومة على ضمان هذه الحريات واستمرارها بكل الطرق والوسائل الممكنة التي هي في حوزتها لكسب التأييد الجماهيري، وإلا ستنهار شعبيتها، فعلى سبيل المثال ركزت الحملة الانتخابية لدونالد ترامب مرشح الحزب الجمهوري على الفخر الوطني الأمريكي (أعد أمريكا عظيمة مجددًا) بهدف جذب الناخبين، وبالفعل فاز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية، ولكن تنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتمحور حول هذا الشعار واجه العديد من المشكلات التي حالت دون نجاحه بالشكل المطلوب، ففشل ادارته في احتواء وباء كورونا أو تقليل المهاجرين غير الشرعيين على النحو المطلوب على سبيل المثال، مما أدى إلى فشلة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التالية ليخلفه جو بايدن.

كما تسعى النظم الديمقراطية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والطبقات الاجتماعية، حيث تعمل الأحزاب المكونة للحكومة جاهدة لتحقيق ذلك، كما تسعى الحكومة أيضاً نحو تحسين مستويات الحياة لمجتمعاتها، بما يلبي حاجاتهم وحاجات أبنائهم، مما يتطلب ذلك وجود الدعم الاقتصادي الكافي والحرص من قبل الحكومة لتأمين وضمان الحياة الأفضل لمجتمعاتها.كما نجد وزراء ينتمون لأحزاب معينة، ومن خلال مواقعهم يسعون لتطبيق برامجهم الحزبية عن طريق تفسيراتهم للقوانين، إضافةً إلى لجوء بعض الأحزاب إلى تشكيل حكومات ائتلافية عند غياب أغلبية حزبية في البرلمان، وبذلك تلجأ إلى تحالفات ومساومات من أجل إيجاد مصالح مشتركة فيما بينها.

كما تعمل الأحزاب السياسية على تقليل مدى الاستبداد الحكومي، فوجود أحزاب قوية في المعارضة، يفرض على الحكومة العمل بحذر تفاديًا للانتقاد، وربما تأليب الرأي العام عليها، حيث يعمل كل حزب على الحصول على الأغلبية،

فيقوم بتصيّد أخطاء الحكومة لتقليل شعبيتها، ففي الولايات المتحدة في عهد ترامب على سبيل المثال كان مجلس النواب ذي الأغلبية الديمقراطية يقف بشكل شبه دائم ضد سياسات ترامب، ويسعى لإبراز أوجه القصور أو الفشل في إدارته، قد تعمل الأحزاب السياسية على التوسط بين المصالح المختلفة، وقد تتوسط النقاشات بين الديكتاتوريات والقوى المدنية في حالات الانتقال الديمقراطي، فدائمًا ما يكون للأحزاب السياسية علاقات قوية مع غيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كالجيش، والمجتمع المدني، والبيروقراطيات، وفي حالات الاستقرار السياسي فإن هذه العلاقات توفر المتبادلة بين هذه الأطراف.

ثالثًا: دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة:

للأحزاب دور مهم وفعال في تقييم هذه السياسة من خلال التعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة والمترتبة عن تلك السياسة بعد تنفيذها، وأيضاً عن أثر مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة والمقصودة، فالسياسة العامة لا تحقق مقاصدها وأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية هامة وهي "عملية التقييم" التي تقوم على معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها، وعن أثر مخرجاتها ومدى فاعليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، لأن التقييم الفعَّال والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة يُعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

وعليه تعد الأحزاب السياسية أحد الجهات الأساسية التي تتولى عملية تقييم السياسة العامة، وذلك من خلال وجودها في الحكم أو وجودها في المعارضة، فمشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة، والأحزاب إذا لم تحكم أو لم تشارك في الحكم، فإنها تعارض من يحكم، والمعارضة كصورة للمشاركة الحزبية تتجلى في نقدها لنظام الحزب الحاكم وكشف أخطائه وتحديد مسؤولياته، ومع أن الهدف الأساسي للأحزاب هو الوصول إلى السلطة، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة للمواطنين بما تضعه بين أيديهم من معلومات عن نشاطات السلطة الحاكمة في البلاد، يتعذر عليهم الوصول إليها بوسائلهم الشخصية

لذلك يُعد تنظيم المعارضة من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية للتأثير على صنع ورسم السياسات العامة أو تعديلها أو تغييرها، وهذا الدور ليس مجرد مجابهة بين أحزاب الأقلية وحزب الأغلبية، ولكنه دور محدد الأبعاد، يقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، على أن لا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات وسياسات نافذة إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم، ولاشك أن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم إلا إذا استندت إلى ما تتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاح المعارضة وعلى الأخص ما تكفله هذه النظم من حماية للحقوق والحريات العامة.

وعند ممارسة الحزب السياسي للرقابة في موقع المعارضة، فإنه يمثل ضغطًا على السلطة التنفيذية وبالتالي يكون مؤثرًا في تشكيل السياسات العامة، وإجراء التعديلات لما يظهر من أخطاء أثناء التنفيذ.

وعلى ذلك العرض المبسط فإننا يمكن أن نستنبط أن الأحزاب السياسية تلعب على عدة أبعاد وهي: البُعد المؤسسي الرسمي في سعيها للهيمنة على المناصب العليا، والبُعد الشعبي عن طريق العمل على التعبئة، والتوعية السياسية، وحشد أكبر عدد من التابعين للفوز بالانتخابات، وكذا البُعد غير الرسمي عند قيامها بالدور الرقابي من موقع المعارضة،

وتوفير الضغط على المناصب الرسمية لتغيير أو إقرار سياسة ما.

كما تضمن الوسائل السلمية للأحزاب السياسية وجود رقابة شعبية على السياسات وأعمال الحكومة، كما تقوم بمراقبة بعضها البعض بما يؤدي إلى تكشُّف الحقيقة – إلى حد ما- لدى الشعب، وبالتالي تكوين رأيه.

كما وتبرز أهمية الأحزاب من خلال وظائفها التي تقوم بها، إذ يمكن تحديدها وفقًا للدكتور أحمد تهامي عبد الحي في: –

*تحديد البوصلة والاتجاه للحكومة، وتشكيل الحكومات.

*تقديم بدائل من السياسيات، والأشخاص للناخبين.

*التجنيد السياسي، وإعداد أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتنشئة والتعبئة السياسية.

*تجميع المصالح، وصياغتها، وتنظيمها، وترتيبها في برامج وحزم معينة.

رابعًا: دراسة الحالة المتعلقة بالأحزاب السياسية "حزب العمّال، المملكة المتّحدة":

يحدّد دليل أنظمة حزب العمّال ما هي البنى والسلطات المسؤولة عن صياغة السياسات ضمن الحزب، أي: المنتدى الوطني للسياسات، اللجنة المشتركة للسياسات، واللجان المعنيّة بالسياسات، مع أنّ مؤسسات صنع السياسات محدّدةٌ بوضوح في نظام الحزب، إلا أنّ النظام يستخدم مصطلحاتٍ أكثر عموميةً لوصف عملية صنع السياسات نفسها؛ فيضمن عمليةً أكثر شمولية بالنسبة للأعضاء، من دون أن يحدّد بشكلٍ واضح ونهائيّ طبيعة هذه العملية.

أفسح هذا الأمر المجال أمام قدرٍ مع من المرونة، وإجراء التنقيحات، ومراجعة عملية صنع السياسات ضمن الحزب، بشكلٍ سمح بتكييفها، وفق رأيٍ قابل للأخذ والردّ، مع الأوضاع الانتخابية على اختلافها.

دورة صياغة السياسات:

١)تصدر في المرحلة الأولى وثيقة عامّة واحدة أو عدة وثائق صغيرة تعرض القضايا أو المواضيع الأساسية التي يتوقّع الحزب معالجتها خلال صياغته السياسات استعداداً للانتخابات القادمة.

٢)في المرحلة الثانية، تصدر الوثائق التي توجز السياسات المقترحة بالنسبة للقضايا الأساسية، أي الخيارات المقترحة على الحزب من أجل معالجة كلّ قضية.

٣)في المرحلة الثالثة، تصدر وثائق السياسات النهائية، ثم تحال إلى المنتدى الوطني للسياسات كي ينظر في مسألة تعديلها خلال أحد اجتماعاته، ويحقّ لكلّ وحدة حزبية، من خلال ممثّليها في المنتدى الوطني للسياسات، أن تقترح تعديل وثائق السياسات عند هذه المرحلة، وبعد أنّ يعدّل المنتدى هذه الوثائق ويقرّها، تحال إلى المؤتمر الوطني للمصادقة عليها. وما إن يتمّ ذلك، حتى يشكّل المسؤولون برنامج السياسات الخاصّ بالحزب الذي يستندون إليه عند صياغة البيان الحزبي الخاص بالانتخابات المقبلة.

جديرٌ بالذكر أنّ المسؤولين يقومون بتصفية القضايا الراهنة التي تستدعي معالجةً خارج نطاق حلقة المراحل الثلاث، ومن ثم يناقشونها عبر اللجان المعنيّة بالسياسات. وتكون هذه اللجان مسؤولةً عن حثّ أصحاب المصلحة في الحزب على الالتزام بهذه القضايا

ربط أعضاء الحزب بعملية صنع السياسات:

ما زالت قيادة الحزب تحاول إقامة توازنٍ بين عنصرَي الشمولية والفعالية. ففي العام ٢٠٠٨، دُعي أعضاء الحزب الأفراد إلى إرسال تعديلاتٍ محدّدة على وثائق السياسات في مرحلتها الأخيرة، فوصل إلى المنتدى الوطني للسياسات عددٌ هائل من التعديلات.

من التقنيات والأدوات التي يستخدمها حزب العمّال للتشجيع على مشاركة الأعضاء الأفراد ومجموعات أصحاب المصلحة في صياغة سياسات الحزب، نذكر:

التزم الحزب بصياغة وثائق سياسات على قدر من الوضوح والإيجاز والالتزام، وبعقد اجتماعاتٍ أصغر حجماً للمجموعات من أجل مناقشة صياغة السياسات، كلّ ذلك كي يتسنّى للمزيد من الأشخاص فرصة المشاركة في النقاش.

في مؤتمر العام ٢٠٠٧، عدّل الحزب قواعده بحيث سمح لكلّ المنظّمات المنتسبة وفروع الحزب المحلية بطرح قضية معاصرة واحدة على المؤتمر، على أن تكون قضيةً أغفلت تقارير المنتدى الوطني للسياسات أو اللجنة التنفيذية الوطنية معالجتها بشكلٍ متعمّق. فمكّن هذا الأمر القواعد الشعبية من التأثير على برنامج السياسات الخاص بالحزب

تجدر الإشارة إلى أنّ عملية «الشراكة في السلطة» تمكّن الحزب من استشارة منظّماتٍ خارجية بشأن صياغة السياسات، على غرار السكان المحليين، ومنظّمات المجتمع المحلي، والهيئات المهنية، يتيح هذا الأمر للحزب الاستفادة من الخبرات التقنية التي يمكن ألا تكون موجودة في صفوفه الداخلية، ويساعده على التواصل بشكلٍ أفضل مع المنظّمات المرتكزة على الناخبين؛ كما يعزّز، في رأيٍ قابل للأخذ والردّ، ثقافةً أكثر انفتاحاً نحو الخارج ضمن الحزب.

الخاتمة: –

يظهر من هذا العرض الموجز للسياسات العامة والأحزاب الساسي، ودورها في صنع السياسيات، أن الأحزاب السياسية برغم أنها من الفاعلين غير الرسميين، إلا أنها تتمتع بدور مركزي في عملية صنع السياسات العامة، وذلك نتيجة أدوارها ووظائفها في المجتمع، واعتبارها القناة الأساسية التي تربط بين المواطنين والسلطة السياسية العليا، فتعد ظاهرة الأحزاب التي برزت في القرن التاسع عشر ثورة في المجال السياسي، بالنظر إلى تنامي دورها في الحياة السياسية، وباعتبارها فواعل جديدة، ويمكن القول إنها أضحت إحدى الآليات التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، فهي إما تعبير عن تعددية ناتجة عن سياسة متوازنة ونابعة من تعددية مجتمعية، وأما أنها تعبير عن نظرة شمولية يحملها حزب لتوطيد سلطة أوليغارشية، كما أن صنع السياسة العامة في الدولة ليست عملية بسيطة بأية حال من الأحوال، بل هي على درجة من الصعوبة والتعقيد، فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتشابك، وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، التي تنصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي.

* باحثان سياسيان- كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية.

أ.د. حسني محمد نصر:

العصر الرقمي والرأي العام

ما زلت أذكر جيدا حين كنت على مقاعد الدراسة بكلية الإعلام جامعة القاهرة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، أي قبل دخول شبكة الإنترنت حيز الاستخدام الجماهيري وتحولها إلى وسيلة إعلام- أننا كنا ندرس في العام الثالث مقررا في «الرأي العام».

كان لدى الكلية في ذلك الوقت واحد من أهم أساتذة الرأي العام في العالم العربي، وهو الأستاذ الدكتور مختار التهامي رحمه الله، الذي شاءت الأقدار في ذلك العام أن يتولى منصب عميد الكلية، وهو ما دفعه إلى إسناد تدريس مقرره إلى أستاذة كانت عائدة لتوها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أتمت دراستها للدكتوراه، وهي الأستاذة الدكتورة شاهيناز طلعت، أمد الله في عمرها.

كانت د. طلعت شأنها في ذلك شأن الأساتذة العائدين من الخارج تحاول أن تنقل لطلابها المعارف الحديثة فركزت على موضوعين أساسيين سيطرا على مجمل إنجازها العلمي فيما بعد، وهما الإعلام ودوره في التنمية، والرأي العام.

في الموضوع الأول نقلت لنا نظرية أستاذها عالم الاتصال الأمريكي الشهير ايفريت روجرز الذي طور مع زملائه بجامعة ولاية أيوا الأمريكية نظرية من أهم نظريات التحديث، وهي نظرية نشر الأفكار المستحدثة، التي ناقشت دور وسائل الإعلام في تبني المجتمعات النامية أو التي كانت على بداية طريق نمو المستحدثات

الجديدة، عبر الاستخدام الواسع للراديو، ومن بعده التلفزيون بالإضافة إلى الصحافة والسينما للأفكار الجديدة في الزراعة والصناعة والتعليم وغيرها من مجالات التنمية الشاملة.

وكان من السهل تطبيق هذه النظرية على كثير من الحملات الإعلامية التي استهدفت إقناع الجماهير بتبني تلك المبتكرات عبر مراحل التبني الخمسة التي حددها روجرز، وهي مرحلة «المبتكرون»، ومرحلة «المتبنيون الأوائل أو المبكرون»، ومرحلة «الأغلبية المبكرة»، ثم مرحلة «الأغلبية المتأخرة»، وأخيرا مرحلة «المتخلفون» الذين يكرهون التغيير ويحاربون الأفكار الجديدة، لكنهم أمام الإجماع الشعبي يقبلونها، أو يجبرون على قبولها.

لم يكن نشر الأفكار المستحدثة منفصلا على الإطلاق عن الموضوع الثاني الذي حظي باهتمام كبير من جانب الدكتورة شاهيناز طلعت، وهو موضوع «الرأي العام»، لأن الهدف كان واحدا وهو تشكيل رأي عام مساند للتغيير ومشجع عليه في المجتمعات النامية التي كانت قد خرجت للتو من فترة استعمارية طويلة. ولذلك أصدرت د.طلعت مؤلفها الرائد «الرأي العام» في العام ١٩٨٣، وألزمتنا بدراسته كاملا (كان العام الجامعي عاما كاملا غير مقسم إلى فصلين دراسيين كما هو الحال حاليا، ولم تكن قد ظهرت الملخصات أو عروض الباوربوينت المختصرة بعد). وإلى هذا الكتاب، الذي ما زلت أحتفظ بنسخة مطبوعة منه، يرجع الفضل في دراسة أفكار العديد من الأساتذة والباحثين في الرأي العام، ومن أقدمها وأهمها أفكار الصحفي الأمريكي وولتر ليبمان الذي أصدر منذ مائة عام، وتحديدا في ١٩٢٢، كتابه الشهير «الرأي العام»، وأشار فيه إلى مراوغة هذا المفهوم المضلل الذي تستخدمه النظم السياسية المختلفة لتحقيق مصالحها النخبوية، انطلاقا من فكرة «القالب المصبوب»، التي تعني أن هذه النظم تشكل عقول الناس على نمط واحد تقريبا، حتى تكون هذه العقول مهيأة لكي تنتج نفس الآراء العامة، التي تستند عليها السلطة لتمرير قراراتها والحفاظ على مصالحها.

منذ أن درسنا «الرأي العام» في منتصف ثمانينيات القرن الماضي جرت في نهر الرأي العام ونهر وسائل الإعلام مياه كثيرة، امتزج فيها العذب بالمالح، وتحول الأمر إلى سوق كبير يضم خليطا من أصحاب المصالح من سياسيين، وتجار وسماسرة بحوث وقياسات الرأي العام، وملاك وسائل الإعلام، يسعون جميعهم إلى تعظيم أرباحهم، ووسائل إعلامية جديدة تكاد تعصف بالوسائل التقليدية لتحل محلها. والحاصل أننا أصبحنا أمام معضلة أو معضلات أساسية لا تتعلق بمفهوم الرأي العام فقط، ولكن أيضا بمشروعية الاحتكام إليه كدليل على الإجماع الشعبي المستحيل تحققه، ومن هنا زاد التشكيك العلمي في وجود ما يمكن أن نطلق عليه «الرأي العام» في مجتمع ما، أو في إقليم ما، أو حتى في العالم.

> **يمكن لأصحاب رأي الأقلية المنظمين على شبكات التواصل الاجتماعي أن يتفوقوا على أصحاب الأغلبية**

في العصر الرقمي الذي أصبحت فيه منصات التعبير عن الرأي متاحة للجميع، وأصبح بإمكان كل فرد أن يعبر عن رأيه الخاص في الحدث أو القضية، لم يعد

الرأي العام كما كنا نقول في السابق هو رأي الأغلبية أو الرأي الشائع في المجتمع. إذ يمكن لأصحاب رأي الأقلية المنظمين والمدعومين على شبكات التواصل الاجتماعي أن يتفوقوا على أصحاب الأغلبية، وأن يكون لهم تأثير أكبر وأقوى في تكوين الرأي والتعبير عنه فيظهر رأي الأقلية كما لو كان هو رأي الأغلبية. وقد شاهدنا في السنوات الأخيرة كيف استطاعت الأقليات السياسية في أكثر من دولة عربية باستخدام المنصات الإعلامية والجيوش الإلكترونية من الانقلاب على الاختيارات الشعبية، والوصول إلى السلطة عبر الترويج لفكرة أنها تعبر عن رأي الأغلبية، رغم أن تلك الأغلبية صوتت في جميع الانتخابات ضدهم، وما زلنا نشهد تبعات ادعاء أطراف كل أزمة سياسية في عالمنا العربي بأنهم يعبرون عن الرأي العام، حتى أصبح الانقلاب على الدستور الذي جاء بالنظام إلى الحكم، وسجن المعارضين، والتدخل في أعمال السلطة القضائية، في نظر من يقومون بذلك استجابة لمطالب «الرأي العام» في الإصلاح ومحاربة الفساد.

من هنا علينا أن نكون حذرين للغاية ونحن نتحدث عن الرأي العام في هذا الزمن الذي خلطت فيه الأوراق، وأصبح الكل يدعي التعبير عن الرأي العام حتى أولئك العابثين على شبكات التواصل الاجتماعي، حتى صدق فيهم قول الشاعر العربي المجهول «وكل يدعي وصلا بليلى... وليلى لا تقر له بذاك». من المهم في هذه المرحلة الجديدة أن نواجه الأسئلة الأكثر أهمية التي تتصل بماهية هذا الرأي في مجتمعات لا تؤمن بالحوار البناء كوسيلة من وسائل التعايش المشترك، وفي ظل أنظمة تعتقد، إلى حد اليقين، أنها وحدها المعبر عن الرأي العام، وأن الرأي العام هو ما تراه، حتى وإن كان خاطئا، تماما مثلما قال فرعون للمؤمن من قومه: «مَا أُرِيكُمْ إِلا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلا سَبِيلَ الرَّشَادِ» (غافر-٢٩).

إذا أردنا حقا أن نواكب الاتجاهات العالمية في مجال الرأي العام، فإن نقطة البداية تتمثل في فهم كيفية تكوين الآراء في العصر الرقمي الحالي، وكيف يتم التأثير فيه، وفهم العمليات المعرفية والعاطفية التي تؤثر في آراء الناس في سياق نظام اتصالي هجين يمزج بين قنوات الإنترنت ووسائل الإعلام التقليدية، وبين البث ووسائل الإعلام الاجتماعي التفاعلية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تشكيل ما يمكن اعتباره رأيا عاما.

> **لم يعد الرأي العام كما كنا نقول في السابق هو رأي الأغلبية أو الرأي الشائع في المجتمع**

بعد ذلك تأتي بحوث الرأي العام التي يجب أن تركز على الجوانب الكمية والكيفية، وتستهدف فهم ما يستهلكه الناس من معلومات على المنصات الاجتماعية، وفهم مشاعرهم واتجاهاتهم نحو هذه المعلومات، وما يفعلونه بها سواء من تفاعل إلكتروني كالإعجاب والمشاركة والتعليق، أو التفاعل الطبيعي كالحديث حولها مع الآخرين.

*أ.د. حسني نصر كاتب مصري وأستاذ في قسم الإعلام بجامعة السلطان قابوس
*صحيفة «عمان» العمانية

*عبدالجليل السعيد

«دول الشعارات» لا تنقذ شعوبها

من أسباب نجاح دول الخليج العربي، خاصة السعودية والإمـارات، تنحية الشعارات والخطب الرنانة جانبًا، وعدم الركون إلى شعبوية لا تفيد.

فالشعوب في دول مجلس التعاون الخليجي، كما الحكومات والقيادات، لديها إيمان مطلق بأن العمل هو ما يحقق الأمل، وأن المستحيل اقتصاديا وسياسيا، من الممكن أن يصبح ممكنا، إذا كان الهدف منه هو خدمة الوطن والمواطن والمقيم.

وفي زمن التقلبات والحروب العبثية، وغياب مفهوم الدولة لمصلحة المليشيات، تعيش دول الخليج العربي في زمن إيجابي مختلف، من حيث الخدمات وتطوير البنية التحتية، وجلب الاستثمارات النافعة، وخلق الشراكات الكبرى.

وقبل أيام اختتم المنتدى العالمي الاقتصادي في «دافوس» السويسرية أعماله، على وقع مشاركة غير مسبوقة للسعودية والإمارات، الدولتين اللتين ترسمان مستقبل المنطقة، بل والإقليم، بكثير من الإيجابية والعمل الدؤوب لخدمة الشعوب.

وحرص المسؤولون السعوديون كما الإماراتيون على تحقيق العديد من المكاسب، ليس في مجال الطاقة والنفط والغاز فحسب، بل من خلال شرح وافٍ وكافٍ ليوميات العيش الكريم في البلدين، وسبل تحقيق المستدامة، التي ينشدها العقلاء ويبحث عنها الذاهبون إلى المستقبل.

ولعل كلمة سابقة محفورة في ذاكرة الأجيال للشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، تجيب عن كل هذه التساؤلات، حين قال: نحن لا نفكر فقط بمستقبل أبناء الإماراتيين، بل نعمل من

> ليس للوجود الشعاراتي والعنترياتي في المنطقة أي قيمة إنقاذية تذكر للمجتمعات

أجل حياة أفضل لأحفادهم كذلك.

والفارق كبير بين من يسخّر وقته وجهده كحاكم لإسعاد المحكوم، وبين دول منهارة، أو تكاد، نتيجة تفشي الفساد وعدم قدرة الدولة على لجْم الخارجين عن القانون، فضلاً عن حيازة جماعات متطرفة لسلاح غير شرعي في دول كان يضرب بها المثل عربياً مثل لبنان واليمن.

وما اتفاقية الشراكة الصناعية التكاملية بين الإمارات والأردن ومصر إلا دليل جديد على تجسيد حقيقي لإيمان الإمارات -كدولة محورية- بالعمل العربي المشترك، بل زيادة على ذلك الانطلاق من خلال هكذا تكامل إلى آفاق أوسع من التعاون بين العرب في مختلف المجالات.

ولعل تضافر جهود الدول الثلاث هو ثمرة مقومات وإمكانيات كبرى يمتلكها العرب، حخاصة في دول الخليج العربي، كي يكون لهذا الأمر العظيم انعكاسات إيجابية على مجمل أوضاع دول المنطقة وتنميتها.

فدول الخليج العربي تؤمن بأن العمل الجماعي والشراكات الاقتصادية هي الطريق الأفضل لتعزيز استقرار وازدهار المنطقة ورفاه شعوبها، فعبر التكامل والتعاون الإقليمي البناء والمُجدْول زمنيا، سيواجه العرب التحديات والمتغيرات الدولية، بل وسيضمنون عدم تأثر دولهم بالأزمات العالمية، خاصة المرتبطة منها بالأمن الغذائي وتحديات سلاسل التوريد في العالم.

وبودي هنا أن أُشَبِّه نسق الشعارات الفارغة في بعض دول المنطقة، بناطحة سحاب بُنيت بأساس مهترئ، فالبلدان التي يمارس بها الشعاراتيون تأثيرًا هي دول فاشلة ترزح كما هو معلوم تحت وطأة النزاعات والفساد والمعاناة الاقتصادية بدرجات مختلفة.

وليس للوجود الشعاراتي والعنترياتي في المنطقة أي قيمة إنقاذية تُذكر للمجتمعات، وإن أكثر المعجبين بـ»محور الشعارات» هم أولئك الذين لا يعيشون في ظله ويبحثون عن فرصة عمل في دول الخليج العربي.

ولن أكون مبالغًا لو قلت بالفم الملآن لبعض العرب الذين يقرون بفشل ما آلت إليه أمورهم نتيجة اللهث وراء سراب العواطف: لا تركنوا إلى الشعارات، وتعلموا من السعودية والإمارات!

*شبكة «العين» الاخبارية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk